

أثر طبيعة هيكل الملكية في قطاع التشيد والبناء على الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت دراسة تطبيقية

أ/ هناء محمد على على

الباحثة بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى قياس التأثير التفاعلى لهياكل الملكية المختلفة فى شركات التشيد والبناء المصرية على الافصاح الاختيارى الخاص بهذه الشركات عبر شبكة الانترنت، وقد اعتمدت هذه الدراسة على عينة من الشركات المصرية، وقد قامت الباحثة بجمع البيانات من خلال الموقع الالكترونية الخاصة بالشركات، وتم تحليل البيانات بأستخدام برنامج التحليل الأحصائى SPSS وقامت الباحثة باستخدام الاختبارات الامعلمية Non - Parametric Tests، فقد ثبت انه توجد علاقة ارتباط عكسية غير معنوية بين كل من الملكية الاجنبية والمؤسسية المركزة والافصاح الاختيارى عبر شبكة الانترنت فى شركات قطاع التشيد والبناء المصرى ، وقد كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباط ايجابية معنوية بين كل من الملكية الحكومية والادارية والعائلية المركزة والافصاح الاختيارى عبر شبكة الانترنت فى شركات قطاع التشيد والبناء المصرى ، كذلك توضح النتائج أن الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تقوم بتقديم مستويات مرتفعة من الافصاح مقارنة بالشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية وذلك يرجع لالزام الشركات المقيدة من قبل الحكومة بتقديم مستوى معين من الافصاح الاجبارى وهذا ما يجعل هذه الشركات لديها قابلية اكثر للافصاح الإختياري مقارنة بالشركات الاخرى غير المقيدة.

Abstract

This study aims to measuring the effect of different ownership structures in the Egyptian construction and construction companies on the voluntary disclosure through the internet, based on a sample of Egyptian companies. The researcher collected the data through the company's websites, using the SPSS program, and then used the non-parametric tests. It was proved that there is a non-significant correlation between foreign and institutional ownership and the voluntary disclosure through the Internet in construction and construction companies. The results also show that there is a significant positive relationship between the governmental, Mangment and family ownership and the voluntary disclosure through the internet. The results also show that the companies listed on the Egyptian stock exchange provide high levels of disclosure compared to non-companies which is restricted by the Egyptian Stock Exchange and this is due to the obligation of companies restricted by the government to provide a certain level of mandatory disclosure.

المقدمة

نظراً لإختلاف طبيعة هيكل الملكية من شركة لأخرى وكذلك أختلاف نسب تركيز الملكية داخل كل شركة نجد انه بأختلاف تركيز وطبيعة هياكل الملكية في الشركات يختلف معه الإفصاح الاختياري الخاص بالشركة عبر موقع الالكتروني الخاص بها، وبالنظر الى زيادة حجم الاعمال والتقدم العلمى والتكنولوجى الامر الذى ادى بدوره الى إنفصال الملكية عن الإدارة مما نتج عنه التعارض فى المصالح بين إدارة الشركة والملاك (حملة الاسهم) وعادة ما يؤدى عدم التوافق فى المصالح هذا الى ظهور وتفاقم مشكلة عدم تماثل فى المعلومات (Information Asymmetric). حيث أن الأطراف أصحاب المصالح تحتاج إلى المزيد من المعلومات أكثر من تلك التى تفصح عنها الإدارة، وهذا ما قد تغسره نظرية الوكالة وهى تعني بأن الشركات تقوم بالعمل على زيادة الإفصاح من أجل التخفيف من حدة الصراعات بين المساهمين والمديرين والعمل على التقليل من عدم تماثل المعلومات (المدبولى، ٢٠١٦).

وبالنظر الى قطاع التشييد والبناء فى الوقت الحالى نجد هناك تنوع فى هياكل الملكية المكونة لشركات قطاع التشييد والبناء وذلك نظراً لان قطاع البناء والتشييد فى مصر فى السنة المالية ٢٠١٥ حيث انه كان يمثل ٤.٨ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر وذلك كان بناءً على أدائه القوي فى السنوات المالية السابقة. ونما القطاع بنسبة ٩.٧ ٪ فى سنه ٢٠١٥ ، وتوسع من نمو ٧.٤ ٪ فى السنة المالية ٢٠١٤. فى نفس سياق الاستثمارات فى أنشطة البناء ، ارتفعت قيمة الاستثمارات بنسبة ٤٣.٢ ٪ بالقيمة المحلية فى السنة المالية ٢٠١٥ لتصل إلى ٣.٧ مليار جنيه مصري (٥٠٦.٢ مليون دولار أمريكي) ، بعد انكماش ١٩.١ ٪ فى السنة المالية ٢٠١٤. ارتفعت حصة الاستثمار فى البناء من إجمالى الاستثمارات فى البلاد من ١.٠ ٪ فى السنة المالية ٢٠١٤ إلى ١.١ ٪ فى السنة المالية ٢٠١٥. وقعت وزارة الإسكان المصرية صفقات أولية مع أربعة مطورين عقاريين لأربعة مشاريع. وتم توقيع الصفقات التى تبلغ قيمتها ١٢.٧ مليار دولار أمريكي مع مجموعة شركات عربية بالإضافة الى كل من (Mountain View, Palm Hills, Sisban Holdings) مما عمل على زيادة نسبة الملكية الاجنبية فى القطاع مقارنة بباقي انواع الملكية المشار إليها فى البحث حيث إن فرص الاستثمار فى العقارات المصرية بارزة. هناك طلب كبير على البناء السكني فى مصر حيث يوجد معدل نمو سكاني مرتفع ومعدل تحضر

مرتفع. حيث يشير هذا إلى استمرار الطلب على مختلف أشكال العقارات داخل البلاد. يساهم هذا القطاع بالفعل بشكل كبير في الاقتصاد المصري من خلال التأثير على نحو ٩٠ صناعة متعلقة بالبناء و ٨٪ من إجمالي القوى العاملة (Magdi,2016).

ومن المتوقع أن يسجل قطاع البناء من حيث القيمة معدل نمو سنوي مركب يبلغ ٨.١٪ ليصل إلى ٣١.٤ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٢، ارتفعت صناعة البناء السكنية من حيث القيمة بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ١٢.٣٪ خلال ٢٠١٣-٢٠١٧ (DUBLIN,2018).

وفي الاقتصاد المعاصر تقوم الشركات بالتوسع في الاستثمارات الجديدة وذلك لأصحاب المصلحة في محاولة منها لأظهار قيمة جيدة للشركة عن طريق الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة وذلك في التقارير السنوية (Alhazaimeh et al.,2013) ويلعب الإفصاح عن المعلومات دوراً مؤثراً في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية وجذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية حيث ينشأ الطلب على الإفصاح نتيجة مشكلة عدم التماثل في المعلومات والصراعات المستمرة بين الإدارة والأطراف المختلفة، وبالتالي يؤدي توافر المعلومات لكافة الأطراف المتعاملة في سوق الأوراق المالية إلى امكانية توقع العائد على الاستثمارات، والعمل على تحديد مستوى المخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف الحصول على المعلومات وما يستتبعه من انخفاض تكلفة العمليات، زيادة حجم السوق، وزيادة عدد المتعاملين مما ينعكس ايجابياً على تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد (السيد، ٢٠١٦) ويتم الإفصاح في التقارير السنوية للشركات من خلال القوائم المالية والإيضاحات المرفقة حيث ان الإفصاح ظهرا في البداية اختيارياً لحل الكثير من المشاكل الخاصة بالتقارير المالية في سوق الاوراق المالية وجذب المستثمرين وحماية مصالح الاطراف ذوى العلاقة بالإضافة الى تقديم معلومات مستقبلية. ويعرف الإفصاح الإختياري بدرجة الإفصاحات عن البيانات المالية والتي تكون غير مطلوبة صراحة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) أو القواعد والقوانين والتشريعات الخاصة بكل بلد. وعندما تأخذ الشركة قرار الإفصاح عن المعلومات إختيارياً فإنه يفترض أن الفوائد المتعلقة بالإفصاح سوف تفوق تكاليف هذا الإفصاح. ونتيجة لحدوث انهيار لكثير من الشركات وأسواق الأوراق المالية أصبح الإفصاح اجبارياً خاضعاً للقوانين والمعايير المصرية بغرض تقليل حجم الفجوة بين المعلومات التي تحتاجها المستثمرين والملاك والمعلومات التي تقوم الادارة بالإفصاح عنها اي ان الإفصاح

الاجباري يستند الى النص القانوني ويتمتع بالصفة الإلزامية (مصطفى & الحوامدة، ٢٠١٦) . حيث يرتبط الإفصاح بتحسين الشفافية والحد من عدم التماثل في المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين الخارجين الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة وجعل سوق الاوراق المالية يعمل بصورة أكثر فعالية واكثر كفاءة (Akhtaruddin&Haron,2010)

وعلى الرغم من أنه يوجد وسائل أخرى للإفصاح عن المعلومات، مثل التقارير المؤقتة، وخطابات للمساهمين وتقارير الموظفين إلا أن التقارير المالية السنوية تكون المصدر الرئيسي للمعلومات لمختلف أصحاب المصالح. ومع ذلك فان جميع مكونات التقارير السنوية لا تكون على نفس القدر من الاهمية لمستخدمي القوائم المالية حيث ان قائمة الدخل تكون أكثر اهمية وتفضيلاً للمستثمرين في حين ان قائمة التدفقات النقدية والميزانية العمومية تكون اكثر فائدة لمانحي الأئتمان والدائنين، لذلك ينبغي أن يتضمن التقرير السنوي على المعلومات التي تسمح للمستخدمين إتخاذ القرارات الصحيحة والاستخدام الفعال للموارد المحدودة حيث تقوم الشركات بالإفصاح عن المعلومات بشرط أن لا يؤثر هذا الإفصاح سلباً على صورة وقيمة الشركة (Rouf &Harun, 2011)

وتوثق معظم الدراسات السابقة وجود علاقة إيجابية بين آليات الحوكمة (١) وزيادة الإفصاح الإختياري ولكن فيما يتعلق بتأثير هيكل الملكية على الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت فان النتائج غير واضحة والإختلافات تكون في عدد من البنود الخاصة بالإفصاح مثل: طبيعة النشاط، حجم الشركة، استراتيجية الشركة، حصة السوق، هيكل الملكية، منتجات الشركة، الهيكل التنظيمي والمعلومات البيئية وإعداد بحوث الإفصاح تظهر لنا نتائج متضاربة للعلاقة بين هيكل الملكية في قطاع التشييد والبناء والإفصاح الإختياري وقد يكون بسبب معاملة اصحاب الملكية كمجموعة متجانسة من خلال تجاهل هوية أصحابها الذين لديهم دوافع مختلفة تؤثر على القرارات الشركات (Khlif et al., 2016).

(١) تعريف حوكمة الشركات Corporate Governance:

وفقاً لهيئة الرقابة المالية

هي القواعد والنظم والاجراءات التي تحقق افضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها واصحاب المصالح الاخرى المرتبطة بها وتطبق هذه القواعد في المقام الأول على الشركات المساهمة المقيدة في البورصة وكذلك على المؤسسات المالية التي تتخذ شكل شركات مساهمة.

وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

هي الاجراءات والعمليات التي يتم من خلالها ادارة المنشأة كما انها تصيغ قوانين واجراءات اتخاذ القرار.

٢ - مشكلة البحث

لقد أدت التطورات الإقتصادية والتغيرات فى بيئة الأعمال إلى المطالبة بزيادة المعلومات من خلال الإفصاح الإجبارى لتلبية احتياجات مستخدمى التقارير المالية، بالإضافة الى زيادة كمية ونوعية المعلومات التى يوفرها الإفصاح الإختيارى حيث ان الانهيارات المالية العالمية لعدد من الشركات فى دول شرق اسيا واوروبا، فضلاً عن الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ يرجع اهم اسبابها الى نقص فى مستوى الإفصاح عن المعلومات فى التقارير المالية المنشورة لتلك الشركات حيث عملت الشركات جاهده على زيادة نسبة الإفصاح فى التقارير المالية الخاصة بالشركات لتلبية احتياجات مستخدمى التقارير المالية وزيادة الثقة فى أسواق الاوراق المالية (Huafang et al., 2009).

قد تعتمد الإدارة حجب بعض المعلومات بغرض تحقيق أرباح غير عادية على الأسهم المملوكة وهذا على مستوى الشركات المقيدة، أو نتيجة لسوء نتائج أعمالها، أو للعمل على حماية المركز التنافسي للشركة فى السوق، أو نتيجة لارتفاع تكلفة اعداد المعلومات ومراجعتها والإفصاح عنها، أو نتيجة لعدم توافر الحافز الذاتى لدى إدارة تلك الشركات للإفصاح عن المعلومات بصورة أختيارية وهذا على مستوى الشركات المقيدة وغير المقيدة على حد سواء، وبالتالي يكون الإفصاح الإجبارى ضرورياً لالزام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات الهامة بغرض تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية (الإدارة) والأطراف الخارجية (الملاك) والوصول الى افصاح يتصف بالعدالة والكفاية والشمولية وهذا نفس الهدف التى تقوم الحوكمة على تحقيقه وباعتبار ان هيكل الملكية احدى أليات حوكمة الشركة من هنا نجد ان هناك علاقة واضحة بين طبيعة هيكل الملكية باعتباره الية من أليات حوكمة الشركات والإفصاح الإختيارى عبر شبكة الانترنت وذلك نظراً للظروف الأقتصادية المعاصرة وضرورة الحاجة إلى الإفصاح الإختيارى عبر شبكة الإنترنت وحيث ان القوانين والتشريعات الخاصة بالدولة تحدد معايير الإفصاح الاجبارى فقط مما يؤدى إلى إختلاف مستويات الإفصاح الإختيارى من دولة إلى اخرى بإختلاف ثقافات الدول ومن شركة إلى اخرى بإختلاف كل من حجم الشركة، عمر الشركة، الرفع المالى ، الأداء المالى، العائد على الاصول، العضو المنتدب، تركيز الصناعة، درجة المنافسة، القيد فى سوق الأوراق المالية، قطاع الصناعة، نسبة المديرين غير التنفيذيين فى مجلس الإدارة، وجود لجنة

للمراجعة وطبيعة هيكل الملكية (Ahmed,2017) & (Sensoya,2017). وهذا الامر جعل هناك صعوبة فى تحديد درجة الإفصاح الإختيارى من شركة إلى أخرى، على الجانب الاخر نجد انه نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة ظهرت اليات حوكمة الشركات للحفاظ على مصالح المستثمرين والعمل على الحد من إدارة الأرباح وحيث ان احدى أليات حوكمة الشركات هى هيكل الملكية ويختلف تركيزه من شركة إلى اخرى حيث اتفقت العديد من الدراسات (Narendra,2013) & (Laidroo,2009) & (Khelif et al., 2016) & (Juhmani,2013) ان طبيعة هيكل الملكية من العوامل المؤثرة بدرجة فعالة على درجة الإفصاح الإختيارى. وبناءا على ما سبق ، فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث فى محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

- ما هو المقصود بهيكل الملكية وما هى طبيعة هيكل الملكية فى قطاع التشيد والبناء المصري ؟
- ما المقصود بالإفصاح الإختيارى ؟
- هل هناك علاقة بين انواع هيكل الملكية فى قطاع التشيد والبناء المصري والإفصاح الإختيارى؟
- هل تختلف درجة الإفصاح الإختيارى عبر شبكة الإنترنت بأختلاف طبيعة هيكل الملكية فى شركات قطاع التشيد والبناء المصري ؟
- ما هو شكل واتجاه العلاقة بين هيكل الملكية والإفصاح الإختيارى عبر شبكة الإنترنت فى الواقع العملى فى شركات قطاع التشيد والبناء المصري ؟

٣- هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى صياغة مؤشر للإفصاح لقياس الافصاح وتحديد مدى توافر تلك المعلومات فى وسائل الإفصاح المتعددة بغرض تحسين جودة ممارسة الافصاح فى الشركات المصرية المقيدة وغير المقيدة فى سوق الاوراق المالية، كما يهدف البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين هيكل الملكية فى شركات قطاع التشيد والبناء والإفصاح الإختيارى عبر شبكة الإنترنت، حيث أن توفير المعلومات ذات الجودة العالية من الدقة فى التقارير المالية السنوية ذات اهمية كبيرة لأنها سوف تؤثر بالإيجاب على المستثمرين الحاليين والمحتملين وأصحاب المصالح الأخرى فى القرارات المتعلقة بكل من زيادة الأستثمار

والإئتمان وقرارات تخصيص الموارد بما يدعم كفاءة السوق بشكل عام (IASB, 2006; IASB, 2008). لذلك يحاول الباحث في هذه الدراسة تحديد العلاقة بين هيكل الملكية المختلفة لقطاع التشيد والبناء والإفصاح الإختياري عبر شبكة الأنترنت ومدى إمكانية تطبيقها على الواقع العملي المصري وذلك باستخدام مؤشر للإفصاح الإختياري عبر الأنترنت واختبار هذه العلاقة، وذلك عن طريق إعداد مؤشر لقياس درجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت ودراسة العلاقة بين هيكل الملكية ودرجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت مع القيام بدراسة تطبيقية على الشركات قطاع التشيد والبناء المصري. حيث يعتبر مؤشر الإفصاح الإختياري الية حديثة لبناء استراتيجية متكاملة للإفصاح يشارك بها الشركات والمستثمرين والجهات الحكومية كمدخل للحد من التعقيد الحالى بالتقارير المالية وكذلك للحد من المستوى المرتفع لعدم التماثل فى المعلومات بين الادارة ومستخدمى القوائم المالية من الملاك والاطراف ذوى العلاقة

٤- أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث الأكاديمية من أنه يساهم في توضيح فجوة التوقعات فيما يتعلق بالدراسات التى تناولت أثر إختلاف هيكل الملكية فى قطاع التشيد والبناء على الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت وتحقيق إضافة إلى الفكر المحاسبي والمهني المتعلقة بمستويات الإفصاح الإختياري في شركات قطاع التشيد والبناء المصرية. كما يستمد هذا البحث أهميته العملية من المنفعة التي يقدمها للمستثمرين في تقييم أثر هيكل الملكية لقطاع التشيد والبناء على الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت داخل الشركات المصرية. كما يتضح أهمية البحث من خلال ما يتناوله من محاولة اقتراح مؤشر لقياس للافصاح الإختياري فى التقارير المالية للشركات الخاصة فى قطاع التشيد والبناء وقياس تأثير ذلك على جودة التقارير المالية ودورها فى تقليل فجوة التوقعات والعمل على الحد من عدم تماثل المعلومات.

٥ - الدراسات السابقة

٥-١ - تحليل الدراسات السابقة التي تناولت هيكل الملكية تعريفه

"Ownership Structure" وانواعه

منذ بداية ظهور الشركات أخذت المنشآت شكل المنشآت الفردية حيث كانت الملكية والإدارة تتمثل في شخص واحد ونتيجة لزيادة حجم الأعمال والتقدم التكنولوجي في كل من الصناعة والتجارة أدى ذلك الى انفصال الملكية عن الإدارة وهذا مما أدى الى ظهور مشكلة الوكالة (٢) وعادة ما تؤدي هذه المشكلة إلى عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetric) بين الملاك والإدارة وهو ما يعنى وجود إختلاف جوهري في المعلومات بين الإدارة والمساهمين مما يدفع حملة الاسهم للبحث المستمر عن الطرق الأكثر فعالية وكفاءة للإشراف على الإدارة لضمان قيام الإدارة بأخذ القرارات التي تحقق مصالح حملة الاسهم وفي المقابل يدفع هذا الملاك إلى تحمل تكاليف الوكالة وذلك بوضع اليات للرقابة على تصرفات المديرين وتحفيزهم على تحقيق مصالحهم ويعتبر هيكل الملكية أحد اليات حوكمة الشركات والتي من شأنها التأثير على أداء الشركة. توضح دراسة (Zhai&Mu,2017) أن متغير الملكية في شركات قطاع التشيد والبناء هو وحدة التحكم النهائي التي يكون له أهمية في التأثير على العلاقة بين الائتمان المصرفي والائتمان التجاري في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تعددت الدراسات السابقة (Ismail et al.,2016) & (Sensoya,2017) & (Zhang,2016) & (Yichen et al., 2016) & (Wijesiri, 2016) التي تناولت تعريف هيكل الملكية بالدراسة والتحليل ولكن اتفقت هذه الدراسات على تحديد التعريف الخاص بهيكل الملكية وكذلك انواع هياكل الملكية المختلفة حيث ان هيكل الملكية Ownership Structure يعرف بأنه مجموع حصص رأس المال التي تمتلكها المجموعات والأفراد والتي تشكل في مجموعها رأس مال الشركة (المديولى،٢٠١٦).

(٢) تعريف مشكلة الوكالة:

عدم التوافق في المصالح بين إدارة الشركة والملاك (حملة الاسهم) التي كانت نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة وتفويض الملاك للمديرين لإدارة الشركة.

انه في الفترة الأخيرة معظم الاسواق المالية العالمية اصبحت تطالب جميع الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية بضرورة الإفصاح عن هيكل ملكيتها للعمل على زيادة الشفافية في سوق الأوراق المالية وهو ما عملت عليه الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية مؤخراً حيث تضمنت المادة رقم ١٨ (٣) من قواعد القيد واستمرار القيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية والصادر عن مجلس ادارة الهيئة بالقرار ٣٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته على انه يجب على الشركات المدرجة بالبورصة اخطار البورصة بأى تغييرات في مجلس الإدارة او المديرين الرئيسيين او هيكل المساهمين الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن ٥% من رأس المال كما قامت الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية في اكتوبر ٢٠١٢ بتطوير النموذج المعياري للإفصاح عن الأحداث الجوهرية للشركات المقيدة بها ويلزم نموذج الإفصاح الجديد الشركات المدرجة في البورصة بالإعلان عن هيكل ملكيتها خاصة بالنسبة لحملة الأسهم الذين تزيد ملكيتهم عن ٥% من رأسمال الشركة والإعلان عن نسبة ملكية اعضاء مجلس الإدارة وعن الجهات التي تمثلها في المجلس وى تغييرات تطراً على حصص الملكية. كما تشير الملكية الأجنبية Foreign Ownership إلى اجمالى نسبة الأسهم المملوكة من قبل المستثمرين الأجانب. وفي الحقيقة تلعب الملكية الاجنبية دور هاماً في الأسواق الناشئة حيث تعمل على ضمان السيولة والكفاءة وذلك من خلال دعم مشاركة المستثمر الأجنبي للتنمية الاقتصادية وذلك عن طريق زيادة عرض رأس المال (Andriy,2017). حيث ان الشركات الأجنبية تمتلك المزيد من الخبرات في الأعمال التجارية وكذلك تنظيم المشاريع أكثر من الشركات المحلية حيث ان أسلوب إدارتها يتميز بأنه اكثر كفاءة مما يعكس تفوق ادائها الدائم عن الشركات الأخرى والتي توفر الدعم المستمر لحسن سير

(٣) المادة ١٨

على الشركة إخطار البورصة فور حدوث أية تعديلات على البيانات المرافقة لطلب القيد أو الواردة بقرار مجلس الإدارة السنوي حسب الأحوال أو أية إجراءات تتخذها الجهات الإدارية قبل الشركة إذا كان ذلك يؤثر على أوضاع الشركة أو مركزها المالي وعلى الأخص:

- أ. أية تعديلات في النظام الأساسي.
- ب. تغيير مراقب حسابات الشركة.
- ج. أي تغيير في رئاسة مجلس الإدارة أو أعضاء أو مدة المجلس أو المديرين الرئيسيين.
- د. تغيير عنوان الشركة المسجل أو أرقام التليفونات الخاصة بها.
- هـ. هيكل راس المال موضعا نسبة المساهمات التي تزيد على ٥% من راس المال وينطبق ذلك على الشركات التابعة في حالة ما إذا كانت أسهم الشركة القابضة مقيدة بالبورصة.

الشركات التي تقع في الأقتصاديات الناشئة وكل ذلك سوف ينعكس ايجابياً على أداء الشركات المحلية، كما ان الملكية الاجنبية تنقسم إلى نوعين فرعيين وهما الملكية المؤسسية الاجنبية وتعرف بأنها نسبة ملكية الشركات الاجنبية إلى اجمالي اسهم الشركة والملكية الفردية الاجنبية وتعرف بأنها نسبة ملكية الافراد الاجانب إلى اجمالي اسهم الشركة، فالملكية المؤسسية الأجنبية وحدها تزيد من القواسم المشتركة في السيولة بالنسبة للشركات الكبيرة على عكس الملكية الفردية الاجنبية التي تؤدي إلى زيادة في القواسم المشتركة بالنسبة للشركات الصغيرة (Sensoya,2017). ويقصد بالملكية الإدارية Management Ownership مقدار حصة الإدارة في ملكية الشركة وهي تشير إلى ملكية الإدارة لجزء من أسهم الشركة. ونتيجة لظهور مشكلة الوكالة وذلك بسبب فصل الملكية عن الإدارة الأمر الذي أدى بدوره إلى تعارض المصالح بين كل من الوكيل والممثل في الإدارة والأصيل والممثل في المالك وهذا التعارض يرجع إلى سببين رئيسيين هم اختلاف الأهداف بين كل الوكيل والأصيل بالإضافة الى عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين فالملك هدفهم الرئيسي هو الحفاظ على ثروتهم وتعظيم منفعتهم وقيمة الشركة على الاجل الطويل وفي المقابل يكون هدف المديرين هو تحقيق منفعتهم الشخصية والحفاظ على مناصبهم على المدى القصير دون الأخذ في الحسبان تحقيق منافع الشركة طويلة الاجل والحفاظ على قيمة الشركة وحقوق الاجيال القادمة على المدى البعيد (Orgore et al, 2012) . ويوجد وجهتين نظر بشأن تأثير الملكية الإدارية على توجيه دوافع المديرين فتشير وجهة النظر الأولى إلى ان ملكية الأسهم من قبل المديرين تساعد على تقارب مصالحهم مع مصالح حملة الأسهم وبالتالي فأن مع زيادة تركيز الملكية الإدارية تعمل على الحد من السلوك الإنتهازي للمديرين وتحفزهم على العمل بطريقة تحسن من جودة الأرباح وتعظم من قيمة الشركة، وإذا كانت للإدارة حصة ملكية منخفضة ستكون دوافعها ضعيفة للعمل بما يحقق مصالح حملة الأسهم الخارجيين حيث انه عندما تمتلك الإدارة اكثر من ١٠% من حقوق الملكية فأن مصالحهم تتقارب مع مصالح حملة الأسهم الآخرين وهذا يعمل على تقليل ممارسات إدارة الأرباح حيث ان الشركات التي يتزايد لديها استقلال وكفاءة مجلس الإدارة، وتلك الشركات التي يمتلك احد مستثمريها نسبة كبيرة من الأسهم، وتلك التي ينخفض لديها نسبة الديون لحقوق الملكية ينخفض لديها ممارسات إدارة الأرباح بصورة جوهرية (ابراهيم، ٢٠١٣). بينما تشير

وجهة النظر الثانية إلى أن ارتفاع درجة الملكية الإدارية يؤدي إلى أن يصبح للمديرين سيطرة أكبر على الشركة وبالتالي يكون لديهم مجال أكبر لتحقيق مصالحهم الذاتية وإن نفوذ الإدارة يزداد مع زيادة حصتها في الملكية ومن ثَمَّ يكون لدينا مجال أوسع للعمل بشكل نفعي وإتخاذ القرارات التي تحقق مصالح الملاك (المذبولى، ٢٠١٦). وتمثل الملكية الحكومية State Ownership في الشركات نسبة الأسهم المملوكة من قبل الحكومة إلى إجمالي أسهم الشركة وعدد ممثلي الحكومة في مجلس الإدارة فقد يسعى هؤلاء الممثلين لتحقيق أهداف تتصل بمصالح الدولة وليس الأهداف التجارية المتعلقة بمصالح المساهمين الآخرين (مثل الربحية) هذا قد خلق ضغط على الشركات المرتبطة بالحكومة في الإفصاح عن معلومات إضافية وذلك للحد من الأهداف المتعارضة بين مختلف المساهمين Haddad (et al., 2015). ونجد أن مستويات الأداء قد تصل إلى أعلى دراجتها عندما تكون الحكومة أو الشركات المحلية تمتلك أكبر نسبة أسهم في الشركة مقابل أنواع هياكل الملكية الأخرى أي أنه عندما تكون الحكومة من كبار المساهمين في الشركة، وبذلك نتوصل إلى أن درجة حوكمة الشركات ترتبط ارتباطاً إيجابياً بأداء الشركة (Ismail et al., 2016). ويمكن تعريف الملكية المؤسسية Institutional Ownership هو أن تتركز ملكية أسهم الشركة في يد بعض المؤسسات المالية مثل (البنوك، الشركات القابضة، شركات التأمين، صناديق الإستثمار وصناديق المعاشات) وتشير العديد من الدراسات الحديثة إلى وجود اتجاه متزايد في الملكية المؤسسية على مر السنوات في العديد من الدول وبصفة خاصة تعتبر الملكية المؤسسية من الأمور الهامة في الإقتصاديات الناشئة حيث تقوم هذه المؤسسات بتجميع الأموال من الأطراف التي لديها مدخرات وتوجيهها إلى الأطراف التي تحتاج إلى تمويل (Haddad et al., 2015). ويقصد بالملكية العائلية Family Ownership هي أن أحد العائلات تستطيع السيطرة على الشركة سواء من خلال الملكية أو الإدارة أو كلاهما معاً كما أنها قد تقوم ببعض الممارسات التي تحقق المصالح الذاتية للعائلة وتمير الأعمال الخاصة بها على حساب حقوق الأقلية ويمكن تعريف الشركة العائلية على أنها الشركة التي يكون مؤسسها هو أحد أفراد عائلته ويكون إما رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس إدارة أو مدير تنفيذي فيها أو مالك بنسبة ٥% فأكثر من أسهم الشركة وعندما تكون هناك أكثر من مؤسس بسبب اندماج شركات عائلية تملك أكثر من ٥% فتعتبر العائلة المؤسسة هي

العائلة التي تمتلك أكبر مجموع من الأسهم (المذبولى، ٢٠١٦ ؛ مليجي، ٢٠١٤). وبالنظر الى هياكل لملكية المكونة لشركات قطاع التشييد والبناء نجد (Brahinsk & Mitchell, 2007) توصلوا الى انه معظم الشركات الامريكية والعامله في قطاع التشييد والبناء ذات طبيعة ملكية عائلية وتنخفض معدلات الملكية الادارية حيث انه نسبة ٤.٤% فقط من العينة الخاصة بالدراسة كانت مملوكة للإدارة. وبالنسبة لوضع هيكل الملكية في مصر يمكن التعرف عليه من خلال الأساليب التي اتبعتها الحكومة في خصخصة شركات قطاع الأعمال العام حيث بلغ إجمالي عدد شركات قطاع الأعمال العام عند صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ عدد ٣٢٠ شركة تابعة وبأتباع برنامج الخصخصة تم خصصت عدد ٢٨٠ شركة اي ما يعادل ٨٧.٥% من الشركات المستهدف خصصتها وكان من اكثر اساليب الخصخصة المستخدمة في مصر أسلوب الطرح العام للأسهم ونظراً لعدم توافر الشفافية الكافية بشأن إجراءات عملية الخصخصة مما أدى الى عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين وتحقيق العوائد غير العادية على حساب باقى المستثمرين وعدم توافر المناخ المناسب لجذب الإستثمارات الأجنبية حيث انه من المتوقع أن تستمر صناعة البناء والتشييد في التوسع بقوة خلال فترة التوقعات (٢٠١٧-٢٠٢١) ، مع استمرار الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والسكن والطاقة لدفع عجلة النمو. فإن التركيز على تطوير البنية التحتية للنقل وبناء وحدات سكنية بأسعار معقولة سيكون المحرك الرئيسي للنمو. في عام ٢٠١٦ أعلنت الصين عن خطط لاستثمار ١٥٢.٣ مليار جنيه مصري (١٥ مليار دولار أمريكي) لتطوير البنية التحتية في مصر. ومن المتوقع أيضاً أن تدعم خطط زيادة إنتاج الطاقة في البلاد الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية للطاقة خلال فترة التنبؤ. وفي محاولة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام واجتذاب استثمارات جديدة ، وافق البرلمان المصري على قانون الاستثمار الجديد في مايو ٢٠١٧. وبموجب هذا القانون الجديد ، ستقدم الحكومة حوافز وضمانات ضريبية وتحرر نظام الصرف الأجنبي وتعتمد ضريبة شاملة على القيمة المضافة (نظم ضريبة القيمة المضافة لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى البلاد. ومن المتوقع أن تزيد هذه الخطوة من وتيرة الاستثمار الأجنبي ، مما يساعد على نمو صناعة البناء خلال فترة التوقعات (Smith,2017).

٥-٢- تحليل الدراسات التي تناولت الإفصاح الإختياري عبر الإنترنت

قد اظهرت الازمة المالية العالمية الأخيرة القصور فى الإفصاح المحاسبى وما أدى اليه هذا القصور من كونه جعل معظم الخاسرين من صغار المستثمرين حيث ان المؤسسات الكبيرة غالباً ما تتمكن من استغلال قدر اكبر من المعلومات مقارنة بصغار المستثمرين الذين يعتمدون على الإفصاح الحالى المتسم بالغموض نوعياً حيث ان الإفصاح المحاسبى المتسم بالجودة العالية ضمانة اساسية لضمان عمل أسواق المال بشكل جيد كما ان نجاح أسواق المال يعتمد بشكل أساسى على نظم الإفصاح المتبعة والذى يجب ان تكون معتمدة على معايير عالية الجودة تعطى للمستثمرين الثقة فى مصداقية التقارير المالية ومن دون تلك الثقة لا يمكن ان تزدهر اسواق المال. والإفصاح بوضعه الحالى لا يعمل على تلبية احتياجات مستخدمى القوائم المالية، حيث يختلف الإفصاح Disclosure عن الاعتراف Recognition فيعرف الإعتراف بأنه عملية التسجيل الرسمى لبند معين وإدراجه ضمن القوائم المالية لوحدة محاسبية معينة على شكل كلمات وارقام. اما الإفصاح فانه يتضمن الإعلان والتعبير عن بنود معينة فى القوائم المالية او اى معلومات أخرى فى شكل ملاحظات او إيضاحات على القوائم المالية او بأعطاء اى معلومات اضافية مستقلة بأى وسيلة من وسائل الإفصاح ويمكن القول ان الإفصاح ليس وسيلة او بديل للاعتراف بالقوائم المالية من حيث محتواها من بنود ومعلومات كمية أو وصفية، وطريقة عرض هذه البنود وأسلوبها والمعلومات المنشورة داخل كل قائمة، فضلا عن السياسات المحاسبية التي يتم إتباعها فى القياس لتحديد قيمة كل بند لمساعدة مستخدمى هذه القوائم فى اتخاذ القرارات المناسبة وتخفيض حالة عدم التأكد لديهم بشأن الأحداث الاقتصادية فى المستقبل حيث تمثل القوائم المالية الجانب الرئيسى من محتويات التقارير المالية (ابراهيم ٢٠١٢) وبالنظر إلى وسائل الإفصاح الإختياري نجد انه يوجد العديد من الوسائل التي تستخدمها الشركة للقيام بالإفصاح عن المعلومات إختيارياً سوف يركز هذا البحث على الإفصاح عن طريق الأترنت كوسيلة من وسائل الإفصاح.

فإن الإفصاح المحاسبى ينقسم إلى نوعين :

الإفصاح الإلجبارى Mandatory Disclosure

يعنى شمولية القوائم المالية على جميع المعلومات الضرورية التي تساعد في إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن المنشأة والقوانين والتشريعات القانونية السائدة في بيئة الوحدة الإقتصادية والعوامل التي تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في مجال الإفصاح المحلي هي معايير المحاسبة المصرية وإصدارات الهيئة العامة للرقابة المالية.

الإفصاح الإختيارى Voluntary Disclosure

حيث يقصد بالإفصاح الإختيارى هو تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية ويتم من خلال مبادرة الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة إحتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقارير المالية وبالتالي فهو يمثل المعلومات التي تقدمها الشركة زيادة عن المتطلبات القانونية برغبة الشركة وتتمثل في حرص الإدارة على تقديم معلومات مالية وغير مالية لها علاقة بأصحاب القرار (متولى، ٢٠٠٧). فان الإفصاح الإختيارى يهدف إلى التحقيق الفعال لأهداف الإفصاح التي طرحتها التوصية رقم ١٠٥ الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (SFAS 1966 NO.105 Para 71-86) وهي:

- ١- وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها فى القوائم المالية وتوفير مقاييس هامة وصالحة لهذه المفردات بخلاف المقاييس المنشورة فى القوائم المالية.
- ٢- وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها واقترح مقياس ملاتم لها.
- ٣- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقدير المخاطر حول اى احتمالات حول ما تم الاعتراف به ولم يتم الاعتراف به من عناصر القوائم المالية.
- ٤- توفير معلومات هامة فى التقارير الفترية وأى امر محاسبية اخرى مما تستلزم دراسة اعمق.

وقد اوضحت كل من (Mary E.B. & C.M. Murphy, 1994) بعضاً من التفصيل

إلى اهداف الإفصاح حيث ان اهداف عمليات الإفصاح تتمثل فى التالى:

- ١- وصف المفردات التي يتم الاعتراف بها فى القوائم المالية وتوفير مقاييس لهذه المفردات بخلاف المقاييس الواردة بالقوائم المالية.

- ٢- وصف المفردات التى لا يتم الاعتراف بها وإعطاء مقاييس بديلة ومفيدة عن هذه المفردات.
- ٣- توفير المعلومات الدورية لمساعدة المستثمرين والدائنين فى تقدير المخاطر والاحتمالات حول البنود التى يتم الاعتراف بها وتلك التى لم يتم الاعتراف بها.
- ٤- توفير المعلومات التى تساعد مستخدمى القوائم المالية فى مقارنة الأرقام مع مثيلاتها لشركات وكذلك المقارنة لنفس الشركة عبر السنوات المختلفة.
- ٥- توفير معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة وتوفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بتلك التدفقات.
- ٦- مساعدة المستثمرين فى تقييم العائد على الاستثمار فى الشركة والتنبؤ بهذا العائد مستقبلاً.
- فى الآونة الأخيرة وبعد زيادة الاهتمام بكل من محتوى ودرجة الإفصاح الإختياري ونتيجة للتقدم الكبير فى تكنولوجيا المعلومات ظهرت وسيلة جديدة من وسائل الإفصاح الإختياري وهى الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت حيث يعرف بأنه نشر لمعلومات مالية أو غير مالية عبر الموقع الإلكتروني للوحدة الاقتصادية بما يساعد متصفحى الموقع الإلكتروني فى الحصول على معلومات تساعدهم فى اتخاذ القرارات المناسبة (إبراهيم، ٢٠١٢) وكانت تكمن المشكلة الأساسية فى انه لا يوجد معيار واضح وملزم ينظم نشر المعلومات عبر الإنترنت سواء كان ذلك من حيث الكمية (قوائم كاملة أو ملخصات أو تقارير ربع سنوية) او من حيث النوعية (احتوائها على معلومات إضافية) حتى تم صدور قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١١) بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية مادة رقم (٦) (٤).

(٤) قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١١) بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٢ المادة رقم ٦

يشترط للقيد بجدول البورصة التسجيل المسبق لدى الهيئة استيفاء الشروط العامة الآتية:

- أ- أن تكون الأوراق المالية مقيدة بنظام الإيداع و القيد المركزي.
- ب- ألا يتضمن النظام الأساسي للجهة المصدرة أو شروط الإصدار إيه قيود على تداول الأوراق المالية المطلوب قيدها مع عدم الإخلال بالقيود الواردة بالتشريعات المنظمة لبعض الأنشطة أو مناطق جغرافية معينة.
- ج- أن يتم القيد لجميع الأوراق المالية المصدرة من ذات النوع، وكذا قيد الإصدارات التالية وحق الأولوية فى الاكتتاب وفقاً للأحكام الواردة بهذه القواعد.
- و- أن يتم تقديم طلب القيد ومرفقاته من خلال الممثل القانوني للجهة طالبة القيد أو من خلال وكيل قيد معتمد لدى البورصة وفقاً للضوابط التي تحددها الإجراءات التنفيذية لهذه القواعد.

ومادة رقم (٣٠) (٥) بشأن الإفصاح عن هيكل المساهمين وعددهم وهيكل مجلس الإدارة وموقف اسهم الخزينة والتغيرات التي طرأت عليها بصورة ربع سنوية (خليل، ٢٠١٤). ولقد تعددت الدراسات التي تناولت الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت نظراً لإدراك أهميته سواء بالنسبة للمستخدمين المعلومات او بالنسبة الشركات، وركزت معظم الدراسات على العلاقة بين العوامل الخاصة بكل شركة ودرجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت حيث قام (Xiao et al., 2004) بأجراء دراسة على عينة من الشركات الصينية المقيدة في سوق الاوراق المالية ، وكانت العينة الخاصة بالدراسة تتكون من أكبر ٣٠٠ شركة صينية وتوصلت إلى الدراسة الى انه ينخفض الإفصاح عن طريق الانترنت في الشركات الصينية بزيادة كل من نسبة الملكية الحكومية ويزيد الإفصاح عن طريق الانترنت بزيادة نسبة الملكية الأجنبية ونسبة المديرين المستقلين في مجالس الإدارة للشركات، كما يزداد الإفصاح عن طريق الانترنت في الشركات الصينية عندم يتم مراجعتها من قبل 4 BIG (٦). كما انه هناك ثلاثة طرق من خلالها يقوم الإفصاح عن المعلومات المالية بتعزيز الاداء المالي للشركة وهي:

ز- أن تبرم الجهة طالبة قيد أوراقها المالية عقدا مع البورصة ينظم حقوق والتزامات كل منهما بما في ذلك التزامات الجهة طالبة القيد المترتبة على مخالفة قواعد وإجراءات القيد أو نصوص العقد.

(٥) قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١١) بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٤ المادة رقم ٣٠ على الشركة إخطار البورصة فور حدوث أية تعديلات على البيانات المرافقة لطلب القيد أو الواردة بتقرير مجلس الإدارة السنوي حسب الأحوال أو أية إجراءات تتخذها الجهات الإدارية قبل الشركة إذا كان ذلك يؤثر على أوضاع الشركة أو مركزها المالي وعلى الأخص:

أ. أية تعديلات في النظام الأساسي.

ب. تغيير مراقب حسابات الشركة خلال الفترة المالية.

ج. أي تغيير في رئاسة مجلس الإدارة أو أعضاء أو مدة المجلس أو المديرين الرئيسيين.

د. تغيير عنوان الشركة المسجل أو أرقام التليفونات الخاصة بها.

هـ. هيكل رأس المال موضعاً به المساهمات التي تعادل أو تزيد عن 5 % من رأس المال،

و. بيان بمساهمات الشركة التي تعادل أو تزيد عن 10 % في رؤوس أموال شركات أخرى المستثمر بها

(6)The Big Four

- Deloitte
- PricewaterhouseCoopers (PwC)
- Ernst & Young Global Limited (Ey)
- KPMG (The name "KPMG" was chosen when KMG (Klynveld Main Goerdeler) merged with Peat Marwick

- ان المعلومات المالية المحاسبية تساعد المستثمرين والمديرين في الحصول على فرص الاستثمار افضل وتقليل كل من تكلفة المخاطر وتكلفة رأس المال.
- تساعد على الاستخدام الامثل للاصول وتحسين عملية اختيار المشروعات الجديدة.
- فان الإفصاح عن المعلومات المالية يحسن الأداء المالي عن طريق خفض مخاطر السيولة وسوء الإختيار (Garay,2013).

أن الإفصاح الإختياري يعمل على تخفيض كل من تكاليف المخاطر وتكاليف التنبؤات مما يؤدي إلى إنخفاض تكلفة التمويل ومقدار الإنخفاض في هذه التكاليف يزيد عن التكاليف التي تتكبدها الشركة للإفصاح الإختياري عبر الإنترنت حيث ان التغيرات الطفيفة في العرض يمكن أن تؤثر في استعداد المستثمرين لقراءة الإفصاحات بشكل اوضح ويمكن استخدام الإنترنت لتحسين الطريقة التي تتواصل بها الشركة مع المستثمرين Roper, (2014). وعملت دراسة (Zhang,2015) على البحث في تأثير بعض المتغيرات المعتدلة مثل النظام القانوني، وحماية المستثمرين، والذكورة، والتنمية الإقتصادية، وبناء مؤشر الإفصاح والوكيل لقياس خصائص الشركات، وتشير النتائج إلى وجود علاقة كبيرة بين حجم الشركة، وربحيتها، والرفع المالي، ونوع مراجعها، وإعداد تقارير الإنترنت. حيث ان الشركات كبيرة الحجم وذات الربحية المرتفعة يتم مراجعتها من قبل شركات المراجعة الكبيرة وتوفر المزيد من الإفصاح الإختياري عبر مواقعها على الانترنت مقارنة مع الشركات الصغيرة ذات معدلات الربحية الأقل ودرجة الرفع المالي المنخفضة والتي تخضع إلى المراجعة من قبل شركات المراجعة صغيرة الحجم. وتشير نتائجنا إلى أن الإفصاح عن المعلومات في وسائل الإعلام الجديدة يزيد من تأثير الشركة ونطاق وصولها كما ان كثافة الإفصاح عن المعلومات المالية على وسائل التواصل الاجتماعي الشركات ذات مستويات التبنّي العالية للأفصاح تجتذب المستخدمين أو المستثمرين المهتمين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من الشركات ذات المستويات المنخفضة. وباعتبار درجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت متغير كأحدى انواع المتغيرات نجد انه له مجموعة من المحددات والعواقب الناتجة من اتباع وسيلة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت حيث أن الشركات تستخدم الإنترنت للإفصاح عن معلومات تكميلية عن خلفية الشركة، وتوقعات الإدارة، والأصول غير الملموسة، والمسائل الاجتماعية والبيئية. وتوفير الشركات إفصاحات مالية اختيارية إضافية

من خلال المواقع الإلكترونية للشركات تأثر بدورها على دوران الأسهم والربحية المستقبلية للشركة ودرجة المنافسة في هذه الصناعة. لذلك فإن درجة الإفصاح الإختياري على المواقع الإلكترونية للشركات يرتبط ارتباطا إيجابيا بدقة التنبؤ، ويؤثر سلبا على تشتت توقعات المحللين. ووضحت دراسة (Awadallah,2017) الوضع الحالي للإفصاح الإختياري للشركات المقيدة في البورصة المصرية فانه قام بأستكشاف العوامل التي تؤثر على توسيع الإفصاح الإختياري للشركات المصرية مثل كل من حجم الشركة، الرفع المالي، الربحية، السيولة، نوع مكتب المراجعة، نوع الصناعة وممارسات إدارة الأرباح. وبالنظر إلى العواقب المحتملة لهذا الإفصاح فيما يتعلق بظاهرة إدارة الأرباح. تم اعتماد مؤشر إفصاح ذات صلة للسياق المصري لتقييم درجة الإفصاح الإختياري في التقارير السنوية لعام ٢٠١٠ للشركات الأكثر تداولاً المدرجة في البورصة المصرية. وتمت دراسة العلاقة بين مدى الإفصاح الإختياري ولكل عامل ذي صلة محددة وتم اختبار عينة من عدد ٨٧ شركة من ضمنهم عدد ١٦ شركة تعمل في قطاع التشييد والبناء المصري وتشير النتائج إلى أن درجة الإفصاح الإختياري يستجيب بشكل إيجابي لخصائص الشركات المحددة، مثل شركات المراجعة وصناعات التشييد والبناء. ومع ذلك، لم يتم العثور على مؤشرات هامة توضح أن حجم الشركة، والرفع المالي، والربحية والسيولة هي المحددات الهامة لإفصاح الشركات. كما أن النتائج لا تظهر أي دليل يدعم التوقعات السابقة بأن درجة أعلى من الإفصاح الإختياري يقلل من قدرة المديرين على الاستفادة من إدارة الأرباح. بل على العكس من ذلك، تبين أن النفوذ وميل الشركات إلى تجنب الإبلاغ عن انخفاض في الأرباح هما الدوافع الرئيسية لظاهرة إدارة الأرباح في مصر. ونتيجة لذلك قامت دراسة (Ahmed et al., 2017) بتقييم نسبة الشركات المصرية التي تقوم بالإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت وتألفت عينة الدراسة من ١٧٢ شركة غير مالية مدرجة في نهاية عام ٢٠١٠. وقد تم وضع مؤشر إفصاح لتقييم محتوى المواقع الإلكترونية التي تم التحقيق فيها في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وتم استخدام التحليل المتغير ومتعدد المتغيرات لدراسة المحددات المقطعية المستعرضة للإفصاح وتشير هذه النتائج إلى أن عدد الشركات المدرجة في البورصة المصرية التي تشارك في ممارسات الإفصاح عبر الإنترنت لا يزال منخفضا بالمقارنة مع نظرائها في البلدان المتقدمة ولكن ٤٨% من الشركات في قطاع البناء والمواد تقوم بالإفصاح عن

المعلومات الخاصة بها على المواقع الالكترونية الخاص بها عبر شبكة الإنترنت وهذه نتيجة مرتفعة نسبياً مقارنة بباقي الشركات في القطاعات الاخرى المكونة للدراسة. ويكشف مزيد من التحقيقات أن ممارسة الشركة تختلف اختلافا كبيرا ليس فقط من حيث احتضان قوة الإنترنت، ولكن أيضا فيما يتعلق بعمق وكمية البيانات المنشورة عبر المواقع. ويمكن ربط هذه الاختلافات في ممارسات الإبلاغ عبر الإنترنت للشركات بعدم وجود مبادئ توجيهية رسمية لهذه الممارسات في مصر، مع وجود شركات تتمتع بسلطة تقديرية فيما يتعلق بما يجب الإفصاح عنه وما لا يتم الإفصاح عنه من خلال مواقعها الإلكترونية. في حين تشير الإحصاءات الوصفية ككل إلى أن ممارسات الإفصاح عبر الإنترنت للشركات بين الشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية لا تزال محدودة، مع عدم إحراز أي تقدم على مدى العامين، وارتفعت درجة عرض العروض لعينات الشركات. فإنه يعطي بعض الأسباب للتفاؤل من حيث تطوير التقارير الإنترنت للشركات في المستقبل في مصر. وبشكل عام، تشير بيانات الإفصاح الشاملة إلى الإضطرابات الرئيسية وعدم اليقين الناجم عن الانتفاضة السياسية في أوائل عام ٢٠١١ إلى أن الشركات قد اكتسبت زخما في الإفصاحات عبر الإنترنت التي هي دائمة وأكثر احتمالا للنمو من الانخفاض في المستقبل. وقد أجريت التحاليل المتغيرة ومتعددة المتغيرات للتحقيق في العلاقة بين خصائص الشركة ومدى تقارير الشركات عبر الإنترنت بين شركات العينة. وقد أشارت نتائج التحليل أحادي المتغيرات إلى أن الحجم والرفع المالي والسيولة ونوع مكتب المراجعة والقائمة الأجنبية ونوع الصناعة هامة بالنسبة للعينة في كل من عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، بينما لا ترتبط الربحية بمدى الإبلاغ عن الإنترنت للشركات في كلتا السنتين. وأشارت نتائج التحليل المتعدد المتغيرات إلى أن الحجم والقائمة الأجنبية تمثلان متغيرات تفسيرية هامة بالنسبة للدرجات الإجمالية والمحتوى ودعم المستخدم في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، في حين يبدو أن نوع الصناعة متغير مهم للمحتوى ودعم المستخدم وعروض العرض، ولكن فقط لبيانات عام ٢٠١٠. وتفيد التقارير بأن الربحية لها ارتباط هام ولكن سلبي فيما يتعلق بنتيجة العرض. وعلاوة على ذلك، بينت النتائج أن نماذج الانحدار القائمة على المحتوى ومعيار دعم المستعملين لها قوة تفسيري أكثر من تلك المتعلقة ببند العرض (Ahmed et al., 2017).

٦- فروض الدراسة

- أثر الملكية الإدارية على درجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت

فان الملكية الإدارية تعرف بأن جزء كبير من الاسهم تعود ملكيته للمديرين ويرى كل من (Akhtaruddin & Haron, 2010) & (Khlif et al., 2016) انه عندما تصبح نسبة الملكية من الداخل أكبر هذا بدوره يؤثر سلباً على درجة الإفصاح الإختياري من قبل الشركات اي انه كلما زادت درجة الملكية الإداري تنخفض درجة الإفصاح الإختياري وهذا ما توصل اليه عن طريق دراسة العلاقة بين كل من ملكية الادارة، لجان المراجعة، ونسبة المديرين غير التنفيذيين المستقلين والخبراء فى لجان المراجعة والإفصاح الإختياري للشركة، واتفق معهم كل من (Haddad et al., 2015) & (Jiang & Habib, 2009) حيث ان الشركات التي تسيطر عليها الإدارة تقوم بتقديم درجة إفصاح إختياري أقل مقارنة بالشركات الأخرى. فعندما يمتلك المديرون نسبة كبيرة من أسهم الشركة فأنهم يسيطرون على عمليات الشركة وعلى قرارات التقرير والإفصاح بما لديهم من حقوق تصويت ويقوموا بأستغلال موارد الشركة للحصول على منافع خاصة والبقاء فى العمل لمدة طويلة مما يجعلهم يتجنبوا الإفصاح الإختياري عن المعلومات المالية الذى يمكن ان يؤدي إلى زيادة رقابة المساهمين الخارجيين. واختلف معهم كل من (Baek et al., & (Rouf & Al Harun, 2012) (2009) حيث يرى كل منهم انه يمكن ربط درجة الإفصاح الإختياري ايجابياً بالملكية الإدارية وايجابياً بكل من اجمالى الاصول ومعدل دوران المبيعات وربحية الشركة وذلك من خلال ان هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين النسبة المئوية لأعضاء مجلس الإدارة من الخارج والإفصاح عن عمليات مجلس الإدارة حيث انه إذا كان لدى الإدارة حصة من اسهم الشركة سوف تكون مصالحهم أكثر انسجاما مع مصالح المساهمين الآخرين ولذلك سيكون لديهم مصالح على المدى الطويل في الشركة ووفقا لذلك فإنه من المتوقع أن يكون للملكية الإدارية تأثير إيجابي على الإفصاح الإختياري.

ويستخلص الباحث مما سبق انه يوجد علاقة ارتباط بين الملكية الإدارية ودرجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض التالي:

الفرض الأول: " تؤثر الملكية الإدارية في قطاع التشيد والبناء على الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت مقابل الملكية غير الإدارية"

- أثر الملكية الأجنبية على درجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت

تقوم الإدارة بزيادة في الإفصاح الإختياري للحد من التحيز ضد المستثمرين الأجانب لأن الملاك الأجانب عادة ما يملكون حصة كبيرة من أسهم الشركة مما يجعل الشركة لا تحتاج إلى مصادر للتمويل من السوق المحلية حيث أنها تحصل على الأموال من المصادر الأجنبية. وبالتالي فإن الطلب على المعلومات العامة قد ينخفض نتيجة لقدرة المستثمرين الأجانب لإستخراج هذه المعلومات الأمر الذي يؤدي إلى ان تستخدم الإدارة الإفصاح الإجتماعي والبيئي الإختياري على درجة واسع كإستراتيجية لتشجيع التدفقات الخارجية لرأس المال وإرضاء المستثمرين الأجانب وذلك وفقاً لما ذكره (Khlif et al., 2016) واتفق معه كل من (Hawashe, 2015) & (Haddad et al., 2015) بوجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين كل من الملكية الأجنبية ودرجة الإفصاح الإختياري وعلى الجانب الأخر جاء (Johari & Devi, 2012) بنتيجة تختلف عن كل الدراسات السابقة التي بحثت في العلاقة بين نسبة الملكية الأجنبية ودرجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الأنترنت وتوصل إلى ان درجة الإفصاح لا يرتبط بكل من الملكية لاجنبية والادارية والملكية على نطاق واسع كما انه لا يجد أي ارتباط للمتغيرات من هيكل الملكية وخاصة الملكية الأجنبية وحجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Sufian & Zahan, 2013).

ويستخلص الباحث مما سبق انه يوجد علاقة ارتباط بين الملكية الاجنبية ودرجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض التالي:

الفرض الثاني: " تؤثر الملكية الأجنبية في قطاع التشيد والبناء على الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت مقابل الملكية المحلية "

- أثر الملكية الحكومية على درجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت

ففي حالة وجود الدولة كمساهم رئيسي يقلل من اعتماد الشركة على مصادر التمويل الخارجية وبالتالي فإن الشركة لديها حوافز أقل لزيادة الإفصاح الإختياري فنجد أن ملكية الدولة والشفافية المالية ترتبط سلباً بدرجة الإفصاح الإختياري. ويجد (Khlif et al., 2016) انه هناك علاقة ايجابية بين الملكية الحكومية ودرجة الإفصاح الإختياري في الشركات ومع

الأخذ في الاعتبار ان تركيز الملكية يكون لها تأثير سلبي على الإفصاح الإختياري. حيث ان التأثير الكلي قد يخفي العوامل الأساسية التي تتسبب في عدم التجانس في توزيع حجم التأثير (Arshad et al., 2011) & (Chen et al., 2008). كما يرى Haddad et al., (2015) وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الملكية الحكومية ودرجة الإفصاح الإختياري حيث انه مع مستويات ملكية الحكومة المرتفعة وانخفاض نسبة الاسهم المملوكة من قبل رؤساء ومدراء تنفيذيين كل هذا يعمل على زيادة درجة الإفصاح الإختياري وهذا يتفق مع النتيجة التي توصل اليها (Albawwat, 2015). ويختلف مع الدراسات السابقة (Johari&Devi, 2012) حيث اعتمد على القوائم المالية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الماليزيا عام ٢٠٠٨ وتوصلت الدراسة لنتائج مختلفه وهي ان درجة الإفصاح لا ترتبط بالملكية الحكومية وهو ما تؤكد عليه دراسة (Juhmani, 2013) وهي ان الملكية الحكومية لا ترتبط بدرجة الإفصاح الإختياري وان كل من الحجم والرفع المالي للشركات يرتبط بشكل كبير وإيجابي مع درجة الإفصاح عن المعلومات الاختيارية، كما انه لا ترتبط ربحية شركة بشكل كبير مع الإفصاح الإختياري.

ويستخلص الباحث مما سبق انه يوجد علاقة ارتباط بين الملكية الحكومية ودرجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض التالي:

الفرض الثالث: " تؤثر الملكية الحكومية في قطاع التشيد والبناء على الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت مقابل ملكية الافراد "

- أثر الملكية العائلية على درجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت

أن فرض السيطرة على الشركة ممكنة لأفراد الأسرة الواحدة حيث انهم عادة يشغلون مناصب مهمة في كل من الإدارة ورئاسة مجلس الإدارة وهذا يمكن أيضا ان يشير إلى وجود مجموعة مهيمنة من المساهمين ذات تأثير قوي مما يجعل أفراد العائلة الواحدة ضمن مجلس إدارة الشركة وهذا يعني انه يمكن القول بأن الشركة يتم السيطرة عليها من قبل العائلة الواحدة وهذا يؤدي إلى تخفيض نشنت هيكل الملكية في الشركة (Arshad et al., 2016) وتوصل (Chen et al., 2008) الى ان الشركات العائلية تقوم بتقديم مستويات إفصاح اقل (تتجنب الإفصاح عن المعلومات المفصلة) مقارنة بغيرها من الشركات ذات هياكل الملكية المختلفة احتمال ان تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات إختيارياً يختلف في الشركات

العائلية عن الشركات غير العائلية حيث ان تحسين فرص الحصول على المعلومات من العائلة يؤدي إلى مستويات تنبؤ أقل للإفصاح الإختياري في الشركات العائلية حيث نجد أن الوضع الثابت للعائلة يعوض الحوافز القائمة على الأسهم التي تهدف إلى تحفيز المديرين على تقديم إفصاحات اختياريّة في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بشكل فردي باختبار المكونات الثلاثة لوكيل الشركة العائلية وإيجاد نتائج مماثلة عندما يعمل أفراد الأسرة كرئيس تنفيذي أو على مجلس الإدارة. ونجد أيضا أن الشركات العائلية الكبيرة تدفع هذه النتائج، مما يعكس فكرة أن الشركات الكبيرة توفر حوافز قائمة على الأسهم أكبر بكثير من الشركات الأصغر حجماً (Kohlbeck & Golden, 2016).

ويستخلص الباحث مما سبق انه يوجد علاقة ارتباط بين الملكية العائلية ودرجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض التالي:

الفرض الرابع: "تؤثر الملكية العائلية في قطاع التشييد والبناء على الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت مقابل الملكية غير العائلية"

- أثر ملكية المؤسسات المالية على درجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت ودراسة تأثير ملكية المؤسسات المالية على زيادة درجة الإفصاح الإختياري وتخفيض عدم تماثل المعلومات فان المؤسسات المالية لديها حوافز قوية للبحث عن المعلومات الخاصة بالشركات التي تتضمن محافظها الاستثمارية وذلك لما لها من موارد ضخمة ومسئوليات ائتمانية كبيرة حيث يمكن مقاضاة المؤسسات المالية من قبل عملائها وذلك بسبب الإهمال او سوء الأداء الإستثماري، ويمكن الربط بين درجة الإفصاح الإختياري والملكية المؤسسية ايجابياً كما وجد (Rouf & AlHarun, 2012) وهو ما اكد عليه (Baek et al., 2009) بوجود علاقة ايجابية بين درجة الإفصاح الإختياري والملكية المؤسسية فان كل من الملكية المركزة والملكية المؤسسية لها علاقة ايجابية مع الإفصاح عن هيكل الملكية وعلاقات المستثمرين للشركات ذات ملكية منخفضة، كما اتفق معهم (Akhtaruddin & Haron, 2010) ، لكن يرى (Sharma, 2013) انه يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية سلبية قوية بين تركيز الملكية ودرجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت في دول اوربا ولكن بدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات في امريكا الشمالية تختفي العلاقة حيث ان الملكية الاكثر انتشاراً في امريكا الشمالية هي الملكية المشتتة فتظهر الملكية الخارجية التي تربطها

علاقة طردية مع الإفصاح الإختياري عن طريق الإنترنت والملكية الأجنبية وعلاقتها السلبية مع الإفصاح الإختياري عبر الإنترنت على عكس العديد من الدراسات السابقة وبالنظر إلى كل من حجم الشركة والرفع المالي والربحية فنرى انها متغيرات تؤثر على طبيعة واتجاه هذه العلاقة.

ويستخلص الباحث مما سبق انه يوجد علاقة ارتباط بين الملكية المؤسسية ودرجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض التالي:

الفرض الخامس: " تؤثر الملكية المؤسسية في قطاع التشيد والبناء على الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت مقابل ملكية الأفراد "

- العلاقة بين هيكل الملكية والإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت في ظل وجود متغيرات رقابية (القيود في سوق الأوراق المالية)

فهناك العديد من الشركات غير مقيدة في سوق الأوراق المالية التي قامت بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة بنجاح. وفي السنوات الأخيرة تم تطوير الفهم العام لممارسات الشركات غير المقيدة في سوق الأوراق المالية وهذا ما يفسر لماذا أظهرت الشركات غير المقيدة درجة واسعة من التأهب لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث ان واضعوا المعايير والهيئات التنظيمية والحكومات والأعمال التجارية ورابطات المحاسبة المهنية لديهم القدرة على دفع هذه الشركات نحو تطوير استراتيجياتهم إذا كانوا يعرفون نوع الشركات غير المقيدة والتي من المرجح أن تحتاج إلى التشجيع على الامتثال لنظام جديد (أو تكييف) نظام المعايير المحاسبية. كما تؤثر الضغوط المؤسسية على القرارات التي تعتمد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أختيارياً. حيث تقوم الشركات بتقييم المنافع الصافية للتغيير بعد النظر في الشرعية التي تحققها من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، واتساق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع أهدافها وسياقها المؤسسي، وفقدان الاستقلالية التي يعتقدون بأنها من المرجح أن تستمر من اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية. خلافا للتنبؤات في الصيغ السابقة من النظرية المؤسسية، نجد أن موافقة الشركات على اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليست استجابة مكفولة للطلبات المؤسسية، ولكن يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير بحكم الطبيعة المتأصلة لهذه الضغوط المؤسسية وأهميتها. ويظهر أن الأسس المؤسسية السائدة توفر رؤى هامة لقرارات

الشركات باعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أختيارياً. مما يدفع الشركة الى الموافقة للأمتثال للضغوط المؤسسية لإعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، على الرغم من أنها يمكن أن تفكر أيضا في استراتيجيات أكثر نشاطا (Guerreiro, 2012). من خلال تحليل الدراسات السابقة الخاصة بالعلاقة بين هيكل الملكية بأعتبره آلية من آليات الحوكمة ودرجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت نرى ان هذه العلاقة من الطبيعي ان تتأثر بالعديد من العوامل والمحددات الخاصة بالشركة مثل حجم الشركة ودرجة الرفع المالي والربحية ونوع الصناعة ودرجة المنافسة ونوع مكتب المراجعة الا انه هناك ندرة في الدراسات التي تناولت القيد في سوق الاوراق المالية كمتغير رقابي (Ismail, 2002) لذلك سوف يتناول الباحث في هذا الجزء مدى تأثير العلاقة بين المتغيرات المستقلة الخاصة بالبحث وهي انواع هياكل الملكية والمتغير التابع وهو درجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت في ظل وجود متغير رقابي وهو القيد في سوق الأوراق المالية حيث قامت دراسة (Jung et al., 2016) بتحديد تأثير التمويل عن طريق الاقتراض على الالتزام الإختياري بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) من قبل الشركات غير المقيدة في سوق الأوراق المالية في كوريا وتأثير هذا الألتزام على تقدير قيمة السن الخاص بالشركة وتمثلت العينة النهائية للدراسة عدد 25244 مشاهدة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ وتوصلت نتائج الدراسة إلى انه الشركات غير المقيدة في سوق الأوراق المالية الكوريا هي أكثر عرضة للإلتزام الإختياري بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS). وعلاوة على ذلك فان وكالات التصنيف تقوم بمكافأة هذه الشركات عن طريق رفع التصنيف الائتماني للسندات الخاصة بهم، كما تعتمد شركات التصنيع الهندية غير المقيدة إلى حد كبير على الاقتراض المصرفي من أجل نموها، ويعتمد الحصول على التمويل إلى حد كبير على القدرة على الضمان. وتظهر نتائج المؤلفين أن العوامل المهيمنة التي تؤثر على مديونية الشركات غير المقيدة في الهند هي قابلية الأصول، والنمو الثابت، والحجم، والربحية، والعمر الراسخ. ويلاحظ أيضا أن العوامل المؤسسية والعوامل الاقتصادية الكلية تؤثر تأثيرا كبيرا على المديونية. وتوضح دراسة (Kolar&Zdolsek, 2013) ممارسة الإفصاح الإختياري عن المعلومات (المالية) في التقرير السنوي للشركة غير المقيدة في سوق الأوراق المالية في سلوفينيا وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي انه أقل من ربع الشركات تقوم بالإفصاح عن المعلومات

التفصيلية وأن نطاق المعلومات المفصلة التي تم الإفصاح عنها لا يتأثر بحجم الشركة. وإن كل من الرفع المالى والربحية أو النمو هي محددات ذات صلة بالإفصاح ولكن هذا فقط للشركة فى قطاع صناعة البناء والتشييد. وحيث ان العديد من الشركات تقوم بتبنى المعايير الدولية للتقارير المالىة طوعاً وهذا عكس ما جاءت به دراسة (Firth.2012) حيث اوضحت أن متغير القيد فى سوق الأوراق المالىة يؤثر على درجة الإفصاح للشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالىة حيث انها تقدم معلومات أكثر بكثير من الشركات غير المقيدة وتميل الشركات إلى تقديم درجة أفصاح أكبر مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين. ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض التالى:

الفرض السادس: " يؤثر القيد فى سوق الأوراق المالىة على العلاقة بين هيكل الملكية فى قطاع التشيد والبناء على الإفصاح الإختيارى عبر شبكة الإنترنت."

٧- عرض لمنهجية وتصميم الدراسة التطبيقية

٧-١ أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية إختبار فروض البحث الفرعية من الفرض الأول وحتى الخامس، لقياس ما اذا كانت هناك علاقة بين هياكل الملكية المختلفة فى شركات قطاع التشيد والبناء المصرى والإفصاح الإختيارى عبر شبكة الإنترنت فى الشركات المصرية. كما تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار الفرض السادس لقياس مدى تأثير القيد فى سوق الأوراق المالىة كمتغير رقابى على العلاقات السابقة. وسيقوم الباحث بمحاولة صياغة افضل معادلة لتوضيح العلاقة التأثيرية بين مجموعة من المتغيرات المستقلة (الملكية الاجنبية ، الملكية الإدارية، الملكية العائلية، الملكية الحكومية ، الملكية المؤسسية) ودرجة الإفصاح الإختيارى عبر شبكة الأنترنت كمتغير تابع من خلال استخدام اختبار non Parametric Test

٧-٢ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

أجريت الدراسة التطبيقية على عينة من ٢٩ شركة مصرية تعمل فى قطاع التشيد والبناء، وقد تم اختيار العينة نظراً للشركات المتاحة على الموقع الالكترونى الخاص بسوق الاوراق المالىة المصرية وذلك للشركات المقيدة، اما بالنسبة للشركات غير المقيدة تم اختيار العينة من الشركات المقيدة بموقع غرفة التجارة والصناعة المصرية.

٧-٣ توصيف وقياس متغيرات الدراسة التطبيقية

بالرجوع لفروض البحث من الاول وحتى السادس يمكن تحديد وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة التطبيقية كما يلى:

المتغيرات المستقل: وتشتمل على :

← الملكية الأجنبية Foreign Ownership

وهى نسبة الاسهم المملوكة من قبل المستثمرين الاجانب ويتم قياسها باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت نسبة الملكية الاجنبية إلى اجمالى اسهم الشركة اكبر من ٥%، ويأخذ القيمة (٠) إذا كان غير ذلك (Bausony et al. 2014; Laidroo.2009; Nia et al. 2017; Zedek.2016; Bodnaruk et al.2017)

← الملكية الإدارية Management Ownership

مقدار حصة الإدارة فى ملكية الشركة وهى تشير إلى ملكية الإدارة لجزء من اسهم الشركة ويتم قياسها باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت نسبة الملكية الإدارية إلى اجمالى اسهم الشركة اكبر من ٥%، ويأخذ القيمة (٠) إذا كان غير ذلك (Bausony et al. 2014; Nia et al. 2017; Sun et al. 2015; Richardson et al. 2016; Luo.2015)

← الملكية الحكومية State Ownership

نسبة الأسهم المملوكة من قبل الحكومة من اجمالى اسهم الشركة وعدد ممثلى الحكومة فى مجلس الإدارة ويتم قياسها باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت نسبة الملكية الحكومية إلى اجمالى اسهم الشركة اكبر من ٥%، ويأخذ القيمة (٠) إذا كان غير ذلك (Laidroo.2009; Lin et al.2016; Ismail & Abdallah.2016; Abramov.2017; Bodnaruk et al.2017)

← الملكية العائلية Family Ownership

نسبة الأسهم المملوكة من قبل الاسرة من اجمالى اسهم الشركة ويتم قياسها باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت نسبة الملكية العائلية إلى اجمالى اسهم الشركة اكبر من ٥%، ويأخذ القيمة (٠) إذا كان غير ذلك (Bausony et al. 2014; Laidroo.2009; Halili et al. 2014; Al-Akra & Hutchinson.2013; Wang & Shailer.2017; Bodnaruk et al.2017)

← الملكية المؤسسية Institutional Ownership

نسبة الأسهم المملوكة من قبل المؤسسات المالية من إجمالي اسهم الشركة ويتم قياسها باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت نسبة الملكية المؤسسية إلى إجمالي اسهم الشركة أكبر من ٥%، ويأخذ القيمة (٠) إذا كان غير ذلك (Nia et al. 2017; sun et al. 2015; Ashraf et al.2016; Barry et al. 2015; Wijesiri.2016)

المتغير التابع

الإفصاح الإختياري عبر شبكة الانترنت: حيث يقصد بدرجة الإفصاح الإختياري المعلومات الإضافية التي تقدمها الشركات أكثر من المتطلبات القانونية ويتم من خلال مبادرة الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الاطراف المستخدمة للتقرير المالي وبالتالي فهو يمثل المعلومات التي تقدمها الشركة زيادة عن المتطلبات القانونية برغبة الشركة وتمثل حرص الإدارة على تقديم معلومات مالية وغير مالية لها علاقة بأصحاب القرار وفي هذه الدراسة سوف يتم قياس درجة الإفصاح الإختياري من خلال مرحلتين وهما المرحلة الأولى: استخدام مؤشر مكون من ٤٩ عنصر ينقسم إلى ٣٤ عنصر خاصة بالمحتوى ١٥ عنصر خاص بشكل العرض هذا المؤشر تم تكوينه من خلال المؤشرات الموجودة في الدراسات السابقة لكل من Eng & Mak .2003; Peterson & Plenborg 2006; Alivar.2006; Soliman.2013;Desoky.2009;. تقوم الشركات بالإفصاح عنها عبر موقعها على شبكة الإنترنت وقمنا بأختبار صلاحية المؤشر في التعبير عن درجة الإفصاح الإختياري من خلال توزيعه على مجموعة من الأكاديميين في الجامعات المصرية اما المرحلة الثانية: من القياس تتم عن طريق معرفة نسبة الإفصاح الفعلية للشركة إلى إجمالي بنود مؤشر الإفصاح الإختياري التسعة والاربعون حيث تحصل الشركة على القيمة (١) اذا قامت بالإفصاح الإختياري عن عنصر من المعلومات وتحصل على القيمة (صفر) اذا لم تقم بالإفصاح الإختياري عنه. ويتم استخدام مؤشر الإفصاح الإختياري غير المرجح لكل شركة من الشركات موضع الدراسة بالمعادلة الآتية

$$\text{عدد عناصر المعلومات المفصح عنها} \div \text{إجمالي عدد عناصر الإفصاح الإختياري} = \%$$

المتغيرات الرقابية ويشمل متغير

أ- القيد في سوق الأوراق المالية

ويتم قياسها باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة مقيدة في سوق الأوراق المالية ويأخذ القيمة (٠) إذا كان غير ذلك.

٨- اجراءات وأدوات الدراسة التطبيقية

اعتمد الباحث على اجراءات وادوات البحث الملائمة للدراسة التطبيقية فقد قام الباحث بإعداد مؤشر الإفصاح المكون من ٤٩ بند (ملحق رقم ١) تمثل العناصر الذي يتعين على الشركة الإفصاح عنها عبر موقعها عبر شبكة الانترنت التي تناولتها الدراسات السابقة والبنود التي لاحظها الباحث من خلال الاعتماد على مواقع الشركات الالكترونى لشركات العينة الاستطلاعية (٧). ومن تم حساب وقياس درجة الإفصاح الاختيارى عبر موقع الشركة عبر الانترنت . وقد تم صياغة عناصر المؤشر فى هذه الجزئية بحيث تكون الاجابة بنعم (اذا كانت الشركة تفصح عن العنصر) أو لا (اذا كانت الشركة لا تقوم بالإفصاح عن العنصر).

وقد تم تقسيم المؤشر الى جزئين استهدف الجزء الأول فيه قياس درجة الإفصاح عن المحتوى التي تقدمه الشركات لمستخدمى المواقع الالكترونية الخاص بها. واستهدف الجزء الثانى من المؤشر الإفصاح عن شكل الموقع الالكترونى حيث ان الشكل يؤثر بفعالية بمدى امكانية حصول المستخدمين على البيانات والمعلومات المفصح عنها. وتم اختبار المؤشر من خلال توزيع Check List للمؤشر يتكون من ٤٩ بند على الاكاديمين وتم الحصول على اجابات من (٣٢) من الأكاديمين فى الجامعات المصرية. وقد تم صياغة عناصر المؤشر فى هذه الجزئية بحيث تكون الاجابة بنعم (اذا كانت الشركة تفصح عن العنصر) أو لا (اذا كانت الشركة لا تقوم بالإفصاح عن العنصر). وتم الحصول على الإجابات من خلال اجراء المقابلات الشخصية مع مفردات العينة للوصول لتحليل دقيق لردودهم على الاسئلة المرفقة أو عن طريق الايميلات. وتم قبول صياغة المؤشر من خلال ادراج

• تكونت العينة الاستطلاعية من عدد ١٠ شركات صناعية مصرية تنقسم الى ٥ شركات مقيدة فى سوق الاوراق المالية و ٥ شركات غير مقيدة فى سوق الاوراق المالية وتم الدخول الى الموقع الالكترونى الخاص بكل شركة من الشركات العشرة لمعرفة اى من البنود تقوم هذه الشركات بالإفصاح عنها اختيارياً وتم اضافة هذه البنود فى المؤشر النهائى قبل توزيعه واختباره.

الاجابات التي تم الحصول عليها ببرنامج (SPSS) وعمل اختبار Nonparametric Tests حيث كانت النتائج كالآتي:

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of H1 equals 0.50	One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test	.000	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

٩- الاختبارات الاحصائية المستخدمة لاختبار فروض البحث

اعتمد الباحث على مجموعة من الاساليب الاحصائية اللا معلمية Parametric tests Non- لاختبار فروض الدراسة باستخدام برنامج (SPSS 25) وقد اعتمد الباحث على كل من:

- تم الاعتماد على اختبار لا معلمى لقياس مدى وجود علاقة تأثيرية بين كل نوع من هياكل الملكية السابق ذكرها في قطاع التشييد والبناء والإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت، كما انه سوف يقوم الباحث بإختبار العلاقات السابقة في ظل وجود متغير رقابي وهو القيد في سوق الأوراق المالية.

- استخدام قيمة P-Value للحكم على مدى معنوية إحصائية الاختبار في ظل مستوى ثقة ٩٥% ومستوى معنوية ٥% حيث تتم مقارنة P-Value المشاهدة بمستوى المعنوية المفترض (٥=٠٠%) وتطبق القاعدة التالية:

- اذا كانت $p\text{-value} > ٥\%$ يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

- اذا كانت $p\text{-value} < ٥\%$ لا يتم رفض فرض العدم مع رفض الفرض البديل.

١٠- نتائج اختبارات فروض البحث

تم حساب متوسط درجة الافصاح الاختياري لكل شركة على حده، كما تم تقسيم الشركات على حسب انواع الملكية المذكورة في البحث كالآتي:

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The categories defined by إدارية = 1.00 and 0.00 occur with probabilities 0.5 and 0.5.	One-Sample Binomial Test	.026 ¹	Reject the null hypothesis.
2	The categories defined by اجنبية = 1.00 and 0.00 occur with probabilities 0.5 and 0.5.	One-Sample Binomial Test	.710 ¹	Retain the null hypothesis.
3	The categories defined by حكومية = 0.00 and 1.00 occur with probabilities 0.5 and 0.5.	One-Sample Binomial Test	.003 ¹	Reject the null hypothesis.
4	The categories defined by عائلية = 1.00 and 0.00 occur with probabilities 0.5 and 0.5.	One-Sample Binomial Test	.009 ¹	Reject the null hypothesis.
5	The categories defined by مؤسسية = 0.00 and 1.00 occur with probabilities 0.5 and 0.5.	One-Sample Binomial Test	.063 ¹	Retain the null hypothesis.

يمكن استعراض اختبار فروض البحث بشأن وجود علاقة ارتباط بين هيكل الملكية في قطاع التشيد والبناء والإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت في الشركات المصرية، وذلك على النحو التالي:

رقم الفرض	نص الفرض	P-Value	مدى القبول او الرفض
الفرض الاول	تؤثر الملكية الإدارية على درجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت مقابل الملكية غير الإدارية	2.6%	تم قبوله
الفرض الثاني	تؤثر الملكية الأجنبية على درجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت مقابل الملكية المحلية	71%	تم رفضه
الفرض الثالث	تؤثر الملكية الحكومية على درجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت مقابل ملكية الأفراد	0.3%	تم قبوله
الفرض الرابع	تؤثر الملكية العائلية على درجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت مقابل الملكية غير العائلية	0.9%	تم قبوله
الفرض الخامس	تؤثر ملكية المؤسسة المالية على درجة الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت مقابل ملكية الأفراد	0.063%	تم رفضه

١١- نتائج البحث والإجابة على أسئلته

- استهدف البحث دراسة وتحليل العلاقة بين هيكل الملكية فى شركات قطاع التشيد والبناء المصرى والإفصاح الاختيارى عبر شبكة الانترنت. وتوصل البحث الى النتائج الأتية:
- تعاني الشركات المصرية قطاع التشيد والبناء المصرى كغيرها من قطاعات من انخفاض فى الإفصاح الاختيارى على مستوى الشركات المقيدة وغير المقيدة وذلك يرجع الى عدم وجود الزام للشركات من قبل الحكومة بمعايير محددة للإفصاح الاختيارى حيث تقوم كل شركة بالإفصاح بطريقتها الخاصة وبالوسيلة المناسبة من وجهة نظرها ولا توجد طريقة ومعيار واضح للإفصاح تلجأ اليه الشركات.
 - يوجد نسبة كبيرة من الشركات فى قطاع التشيد والبناء سواء المقيدة او غير المقيدة لا تقوم بتحديث الموقع الالكترونى الخاص بها عبر شبكة الانترنت وهذا يؤدى الى قصور فى عرض المعلومات مع العلم بان قد تقوم الشركة باعداد المعلومات الخاصة بها ولكن القصور فى العرض يؤدى الى انخفاض فى مستوى الإفصاح الخاص بالشركة.
 - اتضح من تحليل البيانات ان الشركات المقيدة تقوم بتقديم مستويات مرتفعة من الإفصاح مقارنة بالشركات غير المقيدة وذلك يرجع لالزام الشركات المقيدة من قبل الحكومة بتقديم بمستوى معين من الإفصاح الاجبارى وهذا ما يجعل هذه الشركات لديها القابلية اكثر للإفصاح مقارنة بالشركات الاخرى غير المقيدة.
 - اتضح ايضاً ان هنالك العديد من الشركات فى قطاع التشيد والبناء غير المقيدة فى سوق الاوراق المالية تقدم مستويات مرتفعة من الإفصاح الاختيارى قد يتقارب من المستويات التى تقدمها الشركات المقيدة فى سوق الاوراق المالية ويرجع الباحث ذلك الى رغبة هذه الشركات فى كسب ثقة وولاء المستخدمين والعملاء الحاليين والمستقبليين.
 - ونتيجة الاختبارات الاحصائياً تبين انه توجد علاقة ارتباط عكسية غير معنوية بين كل من الملكية الاجنبية والمؤسسية المركزة والإفصاح الاختيارى عبر شبكة الانترنت فى شركات قطاع التشيد والبناء المصرى كما تبين انه توجد علاقة ارتباط ايجابية معنوية بين كل من الملكية الحكومية والادارية والعائلية المركزة والإفصاح الاختيارى عبر شبكة الانترنت فى شركات قطاع التشيد والبناء المصرى، ووفقاً لهذه النتائج تم قبول فروض الدراسة الاول والثالث والرابع ورفض فروض الدراسة الثانى والخامس. اتضح ايضاً ان

ادخال المتغير الرقابي لاختبار الفروض السابقة مثل القيد في سوق الاوراق المالية اثر على العلاقة بين هيكل الملكية والافصاح الاختيارى عبر شبكة الانترنت فى شركات قطاع التشيد والبناء المصرى.

• اتضح من الشق النظري ضرورة الأهتمام بالتطوير المستمر بالافصاح الاختيارى سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية علي حد سواء.

١٢ - الخلاصة

قام الباحث بدراسة العلاقة بين هيكل الملكية فى قطاع التشيد والبناء المصرية والافصاح الاختيارى عبر شبكة الانترنت وقام بإفتراض وجود علاقة بين كل نوع من انواع الملكية على حده والافصاح الاختيارى عبر شبكة الانترنت واعتمد الباحث على عينة مكونة من ٢٩ شركة تعمل فى قطاع التشيد والبناء المصرى تنقسم الى عدد ٢٠ شركة مقيدة فى البورصة المصرية وعدد ٩ شركات غير مقيدة فى البورصة المصرية وتم تحليل البيانات بأستخدام برنامج التحليل الأحصائى SPSS وقام الباحث بأستخدام الاختبارات الامعلمية - Non Parametric Tests، ونتيجة التحليل الاحصائى فقد ثبت وجود علاقة ارتباط عكسية غير معنوية بين كل من الملكية الاجنبية والمؤسسية المركزة والافصاح الاختيارى عبر شبكة الانترنت فى شركات قطاع التشيد والبناء المصرى ، وقد كشفت النتائج ايضا عن وجود علاقة ارتباط ايجابية معنوية بين كل من الملكية الحكومية والادارية والعائلية المركزة والافصاح الاختيارى عبر شبكة الانترنت فى شركات قطاع التشيد والبناء المصرى ، كذلك توضح النتائج أن الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تقوم بتقديم مستويات مرتفعة من الافصاح مقارنة بالشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية وذلك يرجع لالزام الشركات المقيدة من قبل الحكومة بتقديم مستوى معين من الافصاح الاجبارى وهذا ما يجعل هذه الشركات لديها قابلية اكثر للافصاح الإختيارى مقارنة بالشركات الاخرى غير المقيدة.

١٣ - مجالات البحث المقترحة

بناءً على ما توصل اليه البحث بشقيه النظرى والعملى ، وفى ضوء مشكلته وحدوده، يقترح الباحث مجموعة من المجالات البحثية المستقبلية أهمها ما يلى:

- دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول ومن بينها مصر لدراسة أثر طبيعة هيكل الملكية في شركات التشيد والبناء على مستوى الإفصاح الاختياري.
- دراسة العلاقة بين نوع القطاع التي تنتمي اليه الشركة وطبيعة هيكل الملكية في ضوء وجود متغير رقابي وهو كل من القيد في سوق الأوراق المالية ومستوى الإفصاح الاختياري.
- دراسة دور البيئة الرقابية والمراجعة الداخلية علي وجه الخصوص في تطبيق مستويات مرتفعة من الإفصاح في قطاع التشيد والبناء المصري.
- دراسة العلاقة بين هيكل الملكية والإفصاح الاختياري عبر شبكات التواصل الاجتماعي.
- اثر وجود لجنة المراجعة كالية من اليات الحوكمة على جودة ومستوى درجة الإفصاح الاختياري عبر شبكة الانترنت

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- ابراهيم، أمال محمد كمال ، ٢٠١٣ ، "التأثير التفاعلي لهيكل المنافسة والأليات الداخلية لحوكمة الشركات على ممارسات إدارة الارباح وقيمة المنشأة: دراسة ميدانية" ،المجلة العلمية التجارة والتمويل، مجلة كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني ٢٠١٣ ، المجلد الثاني،الصفحات ٣٠٥-٣٣١ .
- ابراهيم، محمد مخيمر، (٢٠١٢)، دراسة العوامل المؤثرة في درجة الإفصاح الإختياري عبر الإنترنت مع التطبيق على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- ابراهيم، نبيل عبد الرؤوف، (٢٠١٢)، أثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، بالمعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات.
- أبو ناصر، محمد ، ٢٠١٤ ، " العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية" ،المجلة الدراسات والعلوم الإدارية، مجلة ، جامعة الاردن ، العدد الثاني، المجلد ٤١،الصفحات ٣٢٦-٣٤٢ .

- الحوامدة، احمد محمد، (٢٠١٦)، الإفصاح وسيلة لحوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة جرش.
- السيد، محمد صابر حمودة، (٢٠١٦)، نحو مؤشر للإفصاح الإجمالي والإختياري وتأثيره على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج ، مجلد ٣٠ ، العدد ١، الصفحات ٣٧٩-٤٤٠ .
- المدبولي، داليا محمد الخولي ، ٢٠١٦ ، "اثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على توزيعات الارباح النقدية من منظور محاسبي: دراية تطبيقية على الشركات المسجلة فى البورصة المصرية"، مجلة كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، العدد الثانى، المجلد الثالث والخمسون، يوليو ٢٠١٦، الصفحات ٢٠٧-٢٦٦.
- خضر، هنا عبد الحميد عبد الحميد، (٢٠١٤)، " اثر هيكل الملكية على درجة التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية: دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة" ، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- مليجى، مجدى مليجى عبد الحكيم، (٢٠١٤)، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية :دليل من البيئة المصرية، كلية التجارة -جامعة بنها.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- **a*Jalila J., bDevi S., (2012),** Ownership Structure Effect on the Extent of Segment Disclosure: Evidence from Malaysia, *Procedia Economics and Finance*, Volume 2, 2012, Pages 247-256, [https://doi.org/10.1016/S2212-5671\(12\)00085-8](https://doi.org/10.1016/S2212-5671(12)00085-8).
- **A. Alhazimeh, R. Palaniappan, M. Almsafir, (2014),** The Impact of Corporate Governance and Ownership Structure on Voluntary Disclosure in Annual Reports among Listed Jordanian Companies, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Volume 129, 15 May 2014, Pages 341-348, doi:10.1016/j.sbspro.2014.03.686.

- **A.A-N. Abdallah, A.K. Ismail, Corporate Governance Practices, Ownership Structure, and Corporate Performance in the GCC Countries, Journal of International Financial Markets, Institutions & Money (2016)**, doi: <http://dx.doi.org/10.1016/j.intfin.2016.08.004>.
- **Abdallah Al-mahdy Hawashe, (2015)**, Commercial Banks' Attributes and Annual Voluntary Disclosure: the case of Libya, International Journal of Accounting and Financial Reporting ISSN 2162-3082 2015, Vol. 5, No. 2.
- **Abdur Rouf , Harun, Abdullah-Al, (2011)**, Ownership Structure and Voluntary Disclosure in Annual Reports of Bangladesh, Pakistan Journal of Commerce & Social Sciences. Jan2011, Vol. 5 Issue 1, p-129-139. 11p. 5 Charts.
- **Ahme, Sensoya, (2017)**, Firm size, ownership structure, and systematic liquidity risk: The case of an emerging market, Journal of Financial Stability, Available online 24 June 2017 at <https://doi.org/10.1016/j.jfs.2017.06.007>.
- **Ahmed H. Ahmed, Bruce M. Burton, Theresa M. Dunne, (2017)** "The determinants of corporate internet reporting in Egypt: an exploratory analysis", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 7 Issue: 1, pp.35-60, <https://doi.org/10.1108/JAEE-04-2015-0024>
- **Akhtaruddin, M; Haron, Hasnah, (2010)**, Board ownership, audit committees' effectiveness, and corporate voluntary disclosures, Asian Review of Accounting, 18.3 (2010): 245-259.
- **Albawwat, Ala Hussein, (2015)**, Corporate Governance and Voluntary Disclosure of Interim Financial Reporting in Jordan, Journal of Public Administration and Governance ISSN 2161-7104 2015, Vol. 5, No. 2.
- **Alexander Abramova, Alexander Radygina, b, Maria Chernova, a, (2017)**, State-owned enterprises in the Russian market: Ownership structure and their role in the economy, Russian Journal of Economics, Volume 3, Issue 1, March 2017, Pages 1–23, <https://doi.org/10.1016/j.ruje.2017.02.001>.
- **Andriy, Bodnaruk, Massimo Massa and Vijay Yadav, Family Ownership, Country Governance, and Foreign Portfolio Investment, Journal of Empirical Finance, Volume 41, March 2017**, Pages 96–115. <https://doi.org/10.1016/j.jempfin.2017.01.002>.

- **Arshad, Roshayani, Nor, Rohaya Md, Ahmad Noruddin, Nur A-dura, (2011)**, OWNERSHIP STRUCTURE AND INTERACTION EFFECTS OF FIRM PERFORMANCE ON MANAGEMENT COMMENTARY DISCLOSURES, Journal of Global Management. Jul-2011, Vol. 2 Issue 2, p124-145. 22p.
- **Brahinsky & Mitchell (2007)**, Who Owns America's Major Construction Companies, official Publication of AWCI.
- **Dawood Ashraf, Mohamed Ramady, Khalid Albinali , (2016)**, Financial fragility of banks, ownership structure and income diversification: Empirical evidence from the GCC region, Research in International Business and Finance, Volume 38, September 2016, Pages 56-68, <https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2016.03.010>.
- **DUBLIN, (2018)**, The Egypt Construction Industry Databook Series – Market Size & Forecast (2013 - 2022) by Value and Volume across 40+ Market Segments, BUSINESS WIRE.
- **Golden Joanna, & Kohlbeck Mark J, (2017)**, The influence of family firm dynamics on voluntary disclosures, Advances in Accounting, Volume 37, June 2017, Pages 111–121, <https://doi.org/10.1016/j.adiac.2016.11.003>.
- **Grant Richardson, BeiWang, Xinmin Zhang (2016)**, Ownership structure and corporate tax avoidance: Evidence from publicly listed private firms in China, Journal of Contemporary Accounting & Economics, Volume 12, Issue 2, August 2016, Pages 141-158, <https://doi.org/10.1016/j.jcae.2016.06.003>
- **Guerreiro, Marta Silva & Rodrigues, Lucia Lima & Craig, (2012)**, Russell Factors influencing the preparedness of large unlisted companies to implement adapted International Financial Reporting Standards in Portugal, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Volume 21, Issue 2, 2012, Pages 169-184, <https://doi.org/10.1016/j.intaccaudtax.2012.07.006>.
- **Haddad, Ayman, AlShattarat, Wasim, AbuGhazaleh, Naser, Nobanee, Haitham,(2015)**, The impact of ownership structure and family board domination on voluntary disclosure for Jordanian listed companies, Eurasian Business Review. Dec2015, Vol. 5 Issue 2, p203-234. 32p.
- **Hany Kamel Emad Awadallah , (2017)**," The extent of voluntary corporate disclosure in the Egyptian stock exchange: its determinants

- and consequences ", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 7 Iss 2 pp. - Permanent link to this document: <http://dx.doi.org/10.1108/JAEE-05-2015-0037>.
- **Huafang, Xiao, Jianguo, Yuan, (2007)**, Ownership structure, board composition and corporate voluntary disclosure Evidence from listed companies in China, Managerial Auditing Journal. Jul2007, Vol. 22 Issue 6, p604-619. 16p.
 - **Jason Zezhong Xiao a, He Yang b, Chee W. Chow, (2004)**, The determinants and characteristics of voluntary Internet-based disclosures by listed Chinese companies, Journal of Accounting and Public Policy, Volume 23, Issue 3, May–June 2004, Pages 191-225, <https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2004.04.002>.
 - **Ji Sun a, Li Ding b, *, Jie Michael Guo b, c, Yichen Li b, (2016)**, Ownership, capital structure and financing decision: Evidence from the UK, The British Accounting Review, Volume 48, Issue 4, December 2016, Pages 448-463, available at <https://doi.org/10.1016/j.bar.2015.04.001>
 - **Johari, Jalila; Devi, S Susela, (2012)**, OWNERSHIP STRUCTURE EFFECT ON THE EXTENT OF SEGMENT DISCLOSURE: EVIDENCE FROM MALAYSIA, International Conference on Accounting and Finance (AT). Proceedings: 50-56. Singapore: Global Science and Technology Forum. (2012)
 - **Juhmani, Omar, (2013)**, Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from Bahrain, International Journal of Accounting and Financial Reporting ISSN 2162-3082 2013, Vol.3, No.2.
 - **Khelif, Hichem, Samaha, Khaled, Azzam, Islam(2015)**, Disclosure, ownership structure, earnings announcement lag and cost of equity capital in emerging markets, Journal of Applied Accounting Research. 2015, Vol. 16 Issue 1, p28-57.
 - **Khelifa, Hicham, Ahmed, Kamran, Souissi, Mohsen, (2016)**, Ownership structure and voluntary disclosure: A synthesis of empirical studies, Australian Journal of Management, 1-28.
 - **Laidroo, Laivi, (2009)**, Association between Ownership Structure and Public Announcements' Disclosures, Corporate Governance: An International Review. Jan2009, Vol.17 Issue 1, p13-34. 22p. 9 Charts.

- **Magdi, Hagner (2016)**, Construction & Real Estate in Egypt, Flanders State of The Art.
- **Mahinda Wijesiri, (2016)**, Weathering the storm: ownership structure and performance of microfinance institutions in the wake of the global financial crisis, *Economic Modelling*, Volume 57, September 2016, Pages 238-247, <https://doi.org/10.1016/j.econmod.2016.05.011>.
- **Michael Firth, (2012)**, The Impact of Size, Stock Market Listing, and Auditors on Voluntary Disclosure in Corporate Annual Reports, *Accounting and Business Research*, Volume 9, 1979 - Issue 36, Pages 273-280 Published online: 27 Feb. <http://dx.doi.org/10.1080/00014788.1979.9729168>.
- **Nia, Mojtaba Shayan, Sinnadurai, Philip, Sanusi, Zuraidah Mohd, Hermawan, Ancella, (2017)**, How Efficient Ownership Structure Monitors Income Manipulation? Evidence of Real Earnings Management among Malaysian Firms. *Research in International Business and Finance*, available at <http://dx.doi.org/10.1016/j.ribaf.2017.04.013>.
- **Oyelere, Peter & Laswad, Fawzi & Fisher, Richard, (2005)**, Determinants of voluntary Internet financial reporting by local government authorities, *Journal of Accounting and Public Policy*, Volume 24, Issue 2, March–April 2005, Pages 101-121, Available at <https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2004.12.006>.
- **Roper, Barbara, (2014)**, Can the Internet Transform Disclosures for the Better, *Consumer Federation of America*, Director of investor protection Han 2014.
- **SHUPING CHEN, XIACHEN, AND QIANG CHENG, (2008)**, Do Family Firms Provide More or Less Voluntary Disclosure?, *Journal of Accounting Research*, Vol. 46 No. 3 June 2008.
- **Saghi-Zedek, N., Product diversification and bank performance: does ownership structure matter?, Journal of Banking & Finance (2016)**, doi: <http://dx.doi.org/10.1016/j.jbankfin.2016.05.003>.
- **Sharma, Narendra, (2013)**, Web-based Disclosures and Their Determinants: Evidence from Listed Commercial Banks in Nepal, *Accounting and Finance Research*, Vol. 2, No. 3; 2013, Available URL: <http://dx.doi.org/10.5430/afr.v2n3p1>.
- **Smith, Sarah (2017)**, Construction in Egypt - Key Trends and Opportunities to 2021, ReportBuyer LONDON, Nov 08, 2017, 13:23 EST, Available at <https://www.reportbuyer.com/product/4068863>.

- **Soliman, Mohamed Moustafa, (2013)**, Firm Characteristics and the Extent of Voluntary Disclosure: The Case of Egypt, *Research Journal of Finance and Accounting*, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-28-47 (Online), Vol.4, No.17, 2013.
- **Tariq H. Ismail, Nesma M. El- Shaib, (2012)** "Impact of market and organizational determinants on voluntary disclosure in Egyptian companies", *Meditari Accountancy Research*, Vol. 20 Iss: 2, pp.113 – 133, <http://dx.doi.org/10.1108/10222521211277825>.
- **Thierno Amadou Barrya, Laetitia Lepetita, Frank Strobel, (2016)**, Bank ownership structure, lending corruption and the regulatory environment, *Journal of Comparative Economics*, Volume 44, Issue 3, August 2016, Pages 732-751, <https://doi.org/10.1016/j.jce.2015.08.003>.
- **Tsui-Jung Lina, Yi-Pei Chenb, Han-Fang Tsaic, (2017)**, The relationship among information asymmetry, dividend policy and ownership structure, *Finance Research Letters*, Volume 20, February 2017, Pages 1–12, Available at <https://doi.org/10.1016/j.frl.2016.06.008>
- **Wang K.T. & Shailer G., Family ownership and financial performance relations in emerging markets, International Review of Economics and Finance (2017)**, doi: 10.1016/j.iref.2017.05.014.
- **Yongjia Rebecca Lin and Xiaoqing Maggie Fu, (2017)**, Does institutional ownership influence firm performance? Evidence from China, *International Review of Economics and Finance*, Volume 49, May 2017, Pages 17–57. <https://doi.org/10.1016/j.iref.2017.01.021>.
- **Yongli Luo, CEO power, ownership structure and pay performance in Chinese banking, Journal of Economics and Business, Volume 82, November–December 2015**, Pages 3-16, <https://doi.org/10.1016/j.jeconbus.2015.04.003>.
- **Zdolsek, Daniel; Kolar, Iztok. Management disclosure practices for disaggregated (financial) information in Slovenian unlisted companies, Journal for East European Management Studies; Chermnitz 18.2 (2013): 264-289.**

ملحق (١)

عناصر مؤشر لقياس درجة الإفصاح الأختيارى عبر شبكة الانترنت

الإفصاح عن المحتوى

١. عرض القوائم المالية والإيضاحات المتممة للعام الحالى
٢. عرض القوائم المالية والإيضاحات المتممة للأعوام السابقة
٣. عرض الموازنة التقديرية للعام القادم
٤. عرض تقرير مراقب الحسابات للعام الحالى وعن الأعوام السابقة وأسم مراقب الحسابات
٥. عرض التقارير المالية نصف السنوية وربيع السنوية للعام الحالى
٦. عرض التقارير المالية نصف السنوية وربيع السنوية للعام السابق
٧. عرض ملخص للبيانات المالية عن الثلاث سنوات السابقة
٨. عرض تقرير مجلس الإدارة
٩. عرض التقارير الخاصة بكل قطاع من قطاعات الشركة
١٠. اظهار معلومات عن تاريخ الشركة وعرض كل من اهدافها واستراتيجيتها ورؤيتها ورسالتها
١١. الإفصاح عن المساهمين الحاليين بالشركة وعدد الأسهم
١٢. الإفصاح عن سعر السهم الحالى
١٣. عرض تاريخ سعر السهم او عرض سعر السهم مرفق برسوم بيانية
١٤. الإفصاح عن هيكل الملكية
١٥. الإفصاح عن أكبر مساهمين للعام الحالى
١٦. الإفصاح عن المبيعات الشهرية أو الأسبوعية أو بيانات التشغيل وحصصة السوق
١٧. الإفصاح عن المبيعات المتوقعة
١٨. عرض منتجات الشركة
١٩. الإفصاح عن معلومات بخصوص معايير جودة المنتج / الخدمة
٢٠. الإفصاح عن حجم المواد المستهلكة
٢١. الإفصاح عن استراتيجية التسويق والمبيعات
٢٢. الإفصاح عن قنوات التوزيع ومزيج العملاء
٢٣. الإفصاح عن حوكمة الشركة ومدى التزام الشركة بمعايير حوكمة الشركات
٢٤. الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية والاخلاقية والبيئية للشركة

٢٥. عرض التقرير عن الأستدامة
٢٦. عرض التقرير عن صحة وسلامة الأنشطة
٢٧. الإفصاح عن الابحاث والتطوير / سياسة الإبتكار
٢٨. الإفصاح عن الأصول الثابتة الخاصة بالشركة
٢٩. الإفصاح عن معايير المحاسبة المصرية
٣٠. الإفصاح عن أسماء اعضاء مجلس إدارة الشركة الحاليين والسابقين
٣١. الإفصاح عن الأجتتماعات الخاصة بمجلس الإدارة
٣٢. الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالهيكل التنظيمى للشركة
٣٣. وصف نظام الأجور / التعويضات
٣٤. الإفصاح عن برامج تدريب الخاصة بالموظفين وفرص العمل المتاحة

الشكل ودعم المستخدم

٣٥. الإفصاح عن المعلومات فى شكل ملفات صوتية او مرئية
٣٦. عرض تقرير المراجع فى صيغة PDF او HTML وتوفير المعلومات المالية فى صياغة معدلة (Excel)
٣٧. رقم التليفون، العنوان، البريد الإلكتروني للتواصل مع المستثمرين
٣٨. امكانية تحميل المعلومات الخاصة بالشركة
٣٩. امكانية الوصول للتقرير السنوى ووصول المستخدمين للبيانات ذات الصلة
٤٠. التاريخ عندما يكون الموقع محدث
٤١. الختم الخاص بالشركة
٤٢. اتصل بنا (بيانات الأتصال الخاصة بالشركة)
٤٣. الإفصاح عن فروع الشركة
٤٤. توفير النسخة الانجليزية من الصفحة
٤٥. محرك البحث (امكانية الوصول للمعلومات)
٤٦. الإفصاح عن سياسة الخصوصية
٤٧. الإفصاح عن الاحكام والشروط
٤٨. الاسئلة الشائعة
٤٩. خريطة الموقع